

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:/ 2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة :

فعالية التحصيل الضريبي وأثره على الميزانية العامة للدولة

دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة ما بين 1988 - 2018

إشراف الأستاذ(ة) :

د. شريط كمال

من إعداد :

- دغبوج رابح

- عيدودي ربيع

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université - Tébessa
أعضاء لجنة المناقشة :

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
شتوح نور الدين	أستاذ محاضر - أ-	رئيسا
شريط كمال	أستاذ محاضر - أ-	مشرفا ومقرا
بطوري رمضان	أستاذ محاضر - أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2017 / 2018

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

... يَرْفَعُ اللّٰهُ الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا مِنْكُمْ

وَالَّذِیْنَ اٰتَوْا الْعِلْمَ دَرَجٰتٍ

وَاللّٰهُ بِمَا تَعْمَلُوْنَ خَبِیْرٌ ...

من سورة النور ﴿35﴾ الآية

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي : / 2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة :

فعالية التحصيل الضريبي وأثره على الميزانية العامة للدولة

دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة ما بين 1988 - 2018

إشراف الأستاذ(ة) :

د. شريط كمال

من إعداد :

- دغبوج رابح

- عيدودي ربيع

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université - Tébessa
أعضاء لجنة المناقشة :

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
شتوح نور الدين	أستاذ محاضر - أ-	رئيسا
شريط كمال	أستاذ محاضر - أ-	مشرفا ومقرا
بطوري رمضان	أستاذ محاضر - أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2017 / 2018

الإهداء

إلى والداي الكريين .

إلى من شجعني كثيرا وسهرت على راحتي ، زوجتي العزيزة .

إلى منابع الأمل وقرارة العيون ، ولداي

أهدي هذا العمل المتواضع .

شكر وتقدير

إن أول الشكر هو لله الواحد ذو الفضل العظيم على جميع نعمه .

أتوجه بالشكر الخالص والخاص إلى الأستاذ الفاضل الدكتور شريط كمال الذي قام بالإشراف على هذا العمل، لما بذله من وقت وجهد خلال فترة إشرافه، وتوجيهاته ونصائحه القيمة التي قدمها حتى يخرج هذا العمل في صورته النهائية .

كما أتقدم بمجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول المشاركة في مناقشة هذا البحث وتقييمه.

كما أشكر كل من قدم لي يد المساعدة أو أسدى لي نصيحة أو كلمة تشجيع أو كلمة طيبة.

الفهرس

الصفحة	العنوان
--	الإهداء
--	الشكر
IX-III	قائمة المحتويات
V-III	الفهرس
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال البيانية
VIII	قائمة الملاحق
IX	قائمة الاختصارات والرموز
أ- ج	مقدمة
-	الفصل الأول: الإطار النظري للتحصيل الضريبي والميزانية العامة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحصيل الضريبي والميزانية العامة للدولة
3	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التحصيل الضريبي
3	الفرع الأول: ماهية التحصيل الضريبي
5	الفرع الثاني: طرق وضمانات التحصيل الضريبي
8	الفرع الثالث: مصادر التحصيل الضريبي
17	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الميزانية العامة
17	الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة للدولة ومكوناتها
20	الفرع الثاني: مراحل إعداد الميزانية العامة للدولة وأهميتها
22	المبحث الثاني: فعالية التحصيل الضريبي في تحقيق توازن الميزانية العامة
22	المطلب الأول: الوسائل الجبائية لتغطية عجز الميزانية
23	الفرع الأول: قانون المالية

.../...

الصفحة	العنوان
24	الفرع الثاني : أهمية قانون المالية
24	المطلب الثاني : حدود الجباية في تغطية عجز الميزانية
25	الفرع الأول : صعوبات التحكم في الإنفاق
27	الفرع الثاني : الإدارة الجبائية الفعالة
28	المبحث الثالث : الأدبيات التطبيقية للتحصيل الضريبي والميزانية العامة للدولة
28	المطلب الأول : الدراسات السابقة لموضوع التحصيل الضريبي والميزانية العامة للدولة
28	الفرع الأول : الدراسات المحلية
30	الفرع الثاني : الدراسات الأجنبية
31	المطلب الثاني : مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية
31	الفرع الأول : المقارنة مع الدراسات المحلية
33	الفرع الثاني : المقارنة مع الدراسات الأجنبية
35	خلاصة
-	الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر الإيرادات الضريبية على الإنفاق العام
37	تمهيد
38	المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
38	المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة
38	الفرع الأول : مجتمع الدراسة
38	الفرع الثاني : متغيرات الدراسة
38	المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة
39	الفرع الأول : مفاهيم حول الوسائل الإحصائية المستعملة
44	الفرع الثاني : التكامل المشترك
48	الفرع الثالث : نموذج أشعة الانحدار الذاتي
56	المبحث الثاني : نتائج الدراسة
56	المطلب الأول : الاختبارات التشخيصية للنموذج محل الدراسة

الصفحة	العنوان
56	الفرع الاول : دراسة استقراريه السلاسل الزمنية
59	الفرع الثاني : تحديد درجة التأخير المعتمدة في الدراسة
59	المطلب الثاني : الدراسة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي
59	الفرع الأول : تقدير نموذج VAR(3) واختبار استقراره
62	الفرع الثاني : اختبار السببية بين المتغيرين
63	الفرع الثالث : دوال الاستجابة وتحليل أو تجزئة التباين
66	خلاصة
67	الخاتمة
69	المراجع
72	الملاحق
-	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
	السلم التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي	(01-01)
	مقارنة بين الدراسات المحلية السابقة والدراسة الحالية	(02-01)
	مقارنة بين الدراسات الأجنبية السابقة والدراسة الحالية	(03-01)
	نتائج اختبارات استقراره السلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى	(01-02)
	نتائج اختبار درجة التأخير المثلى	(02-02)
	نموذج VAR(3) باستخدام طريقة المربعات الصغرى	(03-02)
	اختبار (جذر الوحدة)، استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي	(04-02)
	نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإيرادات والإنفاق الحكومي	(05-02)
	نتائج تحليل التباين	(06-02)

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
	التمثيل البياني لسلسلة الفروقات (DDREV)	(01-02)
	التمثيل البياني لسلسلة الفروقات (DG)	(02-02)
	الدائرة الأحادية لاختبار الجذور المتعددة	(03-02)
	دوال الاستجابة للإنفاق الحكومي	(04-02)
	دوال الاستجابة للإيرادات	(05-02)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
	جدول توزيع فيشر	01
	جدول توزيع ستودنت	02
	اختبارات الاستقرارية	03
	اختبارات الفرق الثاني للاستقرارية (سلسلة الإيرادات العامة)	04
	النموذج المقدر	05
	الايرادات والنفقات السنوية المقدرة في قوانين المالية لدولة الجزائر للفترة (1988-2018)	06

قائمة الاختصارات والرموز

المدلول (باللغة الاجنبية)	المدلول (باللغة العربية)	الاختصار
Akaike	معيار أكايك	AIC
Augmented Dickey-Fuller	اختبار ديكي فولر المطور	ADF
Generalized Method of Moments	الطريقة المعممة للحظات	GMM
Government spending	الإنفاق الحكومي	G
Hannan-Quin	معيار حنان-كين	HQ
Impôt Forfaitaire Unique	الضريبة الجزافية الوحيدة	IFU
Impôt sur le Revenu Global	الضريبة على الدخل الإجمالي	IRG
Impôt sur les Bénéfices des Sociétés	الضريبة على أرباح الشركات	IBS
Ordinary Least Squares	المربعات الصغرى العادية	OLS
Phillips Perron	اختبار فيليبس بيرون	PP
Revenue	الإيرادات الضريبية	REV
Schwarz	معيار شوارتز	SC
Taxe sur la Valeur Ajoutée	الرسم على القيمة المضافة	TVA
Vector Auto Regressive	أشعة الانحدار الذاتي	VAR

تشكل الفعالية مؤشرا هاما يسعى تحقيقها المنظم في جميع المجالات سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، وتعتبر فعالية التحصيل الضريبي إحدى المؤشرات الهامة التي يتم من خلالها الحكم على مدى نجاعة أو فشل النظام الضريبي لأي دولة.

تعتبر الضريبة أهم وأقدم المصادر المالية للدولة نظرا لحصتها في هيكله الإيرادات العامة لخزينة الدولة، وفي ظل هذه الأهمية تعاطم الاهتمام بالجباية، وهذا ما عجل بالسلطات العمومية إلى مباشرة إصلاح المنظومة الجبائية، هذا الإصلاح جاء ضمن سياق إصلاحات اقتصادية شاملة؛ حيث عملت على تعديل شروط ممارسة المتعاملين الاقتصاديين للنشاط الاقتصادي والمالي، وقد احتاج هذا الأمر إلى فرض قواعد جبائية جديدة تهدف إلى تحديث وعقلنة الضريبة للوصول إلى شفافية أكبر، مما يتيح رسم استراتيجية مثلى لتأسيس وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم، وبالتالي تحقيق أكبر حصيلة ضريبية ممكنة لتمويل ميزانية الدولة.

وعلى أساس الدور الذي تلعبه الضرائب، من خلال تأثيرها بشكل مباشر وفعال على ميزانية الدولة، سيتم التطرق لهذا الموضوع تحت عنوان : فعالية التحصيل الضريبي وأثره على الميزانية العامة للدولة.

أولا : إشكالية البحث

على ضوء ما تقدم عرضه، يمكن طرح إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي :

ما مدى فعالية التحصيل الضريبي في تغطية عجز الميزانية العامة للدولة للدولة؟

وحتى يمكن الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث، سيتم تقسيم التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية

التالية :

- 1- ما هي مختلف أدبيات التحصيل الضريبي والميزانية العامة للدولة؟
- 2- هل للتحصيل الضريبي أثر على الميزانية العامة للدولة؟
- 3- كيف يمكن بناء نموذج قياسي يعكس أثر التحصيل الضريبي على الميزانية العامة للدولة؟
- 4- هل توجد علاقة سببية بين الإيرادات الضريبية والنفقات العامة؟

ثانيا : الفرضيات

للإجابة عن الأسئلة الفرعية المطروحة في إشكالية البحث، سيتم صياغة الفرضيات التالية :

- 1- يعد افتقاد التحصيل الضريبي للإطار النظري سببا لعدم فعاليته، وبالتالي سببا من أسباب اختلال الميزانية العامة للدولة.
- 2- التحصيل الضريبي يؤثر على الميزانية العامة للدولة.
- 3- نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR هو الأنسب لدراسة أثر التحصيل الضريبي على الميزانية العامة للدولة.
- 4- توجد علاقة سببية بين الإيرادات الضريبية والنفقات العامة.

ثالثا : أهمية الموضوع

يستمد الموضوع أهميته من الدور الهام الذي تلعبه إيرادات الضرائب في تحقيق النفع العام، من خلال تأثيرها المباشر على الميزانية العامة للدولة، حيث بالرغم من تعدد مصادر الجباية وتنوعها في الجزائر إلا أنها تبقى غير كافية لتلبية حاجات المجتمع المتزايدة، وهذا ما يدفع لدراسة التحصيل الضريبي بهدف الوقوف على مدى مساهمته في تمويل الميزانية العامة للدولة.

رابعا : أهداف الدراسة

- الكشف عن أهم مصادر تمويل ميزانية الدولة؛
- إبراز أهمية التحصيل الضريبي وأثره في تمويل ميزانية الدولة؛
- تغيير النظرة السلبية تجاه الضرائب والتأكيد على أهميتها التنموية للصالح العام.

خامسا : المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة التي تعكس إشكالية البحث، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه، تم اختيار المنهج الوصفي والتحليل باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR، حيث تم استخدام المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالتحصيل الضريبي وقواعده، بالإضافة إلى المفاهيم المتعلقة بالميزانية العامة للدولة وللدولة ومكوناتها، أما التحليل فقد تم الاعتماد عليه في الدراسة القياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR ومن ثم استخلاص بعض النتائج والتوصيات التي تخدم البحث.

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة هي :

جداول الإيرادات النهائية، وجداول توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في الميزانيات التقديرية المنشورة في قوانين المالية للجزائر.

سادسا : أسباب اختيار الموضوع

- من أبرز الأسباب الدافعة لاختيار هذا الموضوع، نذكر ما يلي :
- أسباب ذاتية : وتتمثل في ميول شخصي للبحث في مواضيع الجباية والتعمق في فهمها.
- أسباب موضوعية : وتتمثل في النقاط التالية :
- إثراء مجال البحث بمواضيع مبسطة؛
 - الاهتمام المتزايد ورهان الحكومات المتعاقبة في البحث عن مصادر تمويلية مستقرة ومتجددة لخزينة الدولة خارج قطاع المحروقات؛
 - يدخل موضوع الضرائب ضمن نطاق الاقتصاد الكلي وهو جزء هام في إطار تخصصنا الدراسي.

سابعاً : حدود البحث

تقتضي منهجية البحث العلمي ضرورة التحكم في الإطار العام للبحث، بهدف الاقتراب من الموضوعية وتسهيل الوصول إلى استنتاجات منطقية، وذلك من خلال دراسة فعالية التحصيل الضريبي وأثره على الميزانية العامة للدولة، وقد حددت الدراسة زمنياً في الفترة الممتدة ما بين 1988-2018، وهي الفترة التي تتزامن مع فترة إصلاح المنظومة الجبائية وعصرنتها، أما الإطار المكاني للدراسة فيتمثل في دراسة حالة الجزائر.

ثامناً : تقسيمات البحث

لمعالجة هذا الموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه، تم تقسيمه إلى فصلان :
في الفصل الأول تم التطرق إلى ثلاثة مباحث أولها عبارة عن سرد لمفاهيم عامة حول التحصيل الضريبي (تعريفه، طرقه، ضمانات تحصيله، ومصادره)، ومفاهيم عامة حول الميزانية العامة للدولة (تعريفها، مكوناتها، مراحل إعدادها، وأهميتها)، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى العلاقة بين التحصيل الضريبي والميزانية العامة للدولة من خلال تبيان وسائل الجباية وحدودها في تغطية عجز الميزانية العامة للدولة، أما المبحث الثالث فقد خصص للدراسات السابقة لموضوع البحث، ومقارنتها بالدراسة الحالية.
بينما تناول الفصل الثاني دراسة قياسية لأثر الإيرادات الضريبية على الإنفاق العام، تم توزيعها على مبحثين، المبحث الأول تناول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، والمبحث الثاني خصص لنتائج الدراسة.

تاسعاً : صعوبات البحث

أهم الصعوبات التي ووجهت أثناء إعداد هذا البحث كانت تتمثل في :
- تضارب الإحصائيات وقتلتها؛
- الاعتماد على الميزانيات التقديرية في قوانين المالية (Loi de finances) عوض الميزانيات النهائية في قوانين تسوية الميزانية (Règlement budgétaire)، لأن الأولى متاحة لكل السنوات منذ الاستقلال، عكس الثانية فهي متاحة لفترة ستة سنوات فقط.

الفصل الأول

الإطار النظري للتحصيل الضريبي
والميزانية العامة

تمهيد

مع تغير مفهوم الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فبعدها كان يهتم بكيفية قيام الحكومة بوظائفها العامة، وكيفية تمويل برامجها، تحول الاهتمام نحو إيجاد التكامل بين تحليل برامج النفقات العامة والضرائب، والنظرية الاقتصادية، وذلك من أجل رفع الكفاءة الاقتصادية في برامج الانفاق العام وتحصيل الضرائب، وكيفية ترجمة هذه البرامج المختلفة ماليا من خلال ميزانية عامة وشاملة تتضمن ما تعتزم الدولة بتنفيذه، حيث تسعى من خلالها إلى البحث عن موارد مالية لتمويل النفقات العامة والعجز المحتمل ظهوره في الميزانية العامة. وتبعاً لذلك ستم دراسة هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : الأدبيات النظرية للتحصيل الضريبي والميزانية العامة للدولة

المبحث الثاني : فعالية التحصيل الضريبي في تغطية عجز الميزانية العامة

المبحث الثالث : الأدبيات التطبيقية للتحصيل الضريبي والميزانية العامة للدولة

المبحث الأول : الأدبيات النظرية للتحصيل الضريبي والميزانية العامة للدولة

تلعب عملية التحصيل الضريبي دور المحرك للنظام الجبائي بكامله، فهي تدعم ميزانية الدولة بالإيراد النقدي لتغطية النفقات العامة وهذا ما يحتم على إدارة الضرائب إعطاءها المكانة الملائمة مع توفير جميع الوسائل البشرية والمادية حتى تؤدي دورها كاملا، ويصل التحصيل إلى مستواه الأقصى وبالتالي تجد الدولة التغطية الكافية للإنفاق على المصالح العامة.

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول التحصيل الضريبي

لتحصيل الضرائب قصد تمويل النفقات العامة، يتعين على الدولة أن تختار من القواعد الفنية ما يمكنها من تنظيم الاقتطاع الضريبي ووضعه موضع تنفيذ بصورة تتفق وأهداف السياسة الضريبية، وتشمل الجانب الفني للاقتطاع.

الفرع الأول : ماهية التحصيل الضريبي

أولا : تعريف التحصيل الضريبي

هناك العديد من التعاريف التي تناولت التحصيل الجبائي على اختلاف وجهات نظر أصحابها، حيث عرفه البعض بأنه "مجموعة من العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبة المطبقة في هذا الإطار"¹.
فيما عرفه البعض الآخر بأنه عبارة عن "تمكن الدولة من استيفاء حقها من مبالغ الضريبة على النحو المنصوص عليه في القانون"².

ثانيا : قواعد التحصيل الضريبي

نعني بقواعد التحصيل الضريبي تلك القواعد القانونية التي حددها المشرع الجبائي لتحصيل و جباية الضريبة، و التي يمكن تلخيصها في الحدث المنشئ للضريبة، الملاءمة في التحصيل، و الاقتصاد في نفقاته.

¹ Louis Trotabas, **Finances Publiques**, Edition Dalloz, Paris, 1967, P 130. نقلا عن : بوزيد سفيان، عوائد التحصيل الجبائي ومساهمتها في الميزانية العامة للدولة- حالة الجزائر : 2000-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015/2016، ص 147.

² د. زين العابدين، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، 2003، ص 371. نقلا عن : المرجع نفسه، ص 147.

1- الفعل المولد للضريبة : الفعل المولد للضريبة (الحدث المنشئ) تحدده نصوص التشريع الجبائي، و يعني المناسبة او السلوك الموجب و المؤدي إلى تحصيل حق الضريبة من طرف مصالح الإدارة الجبائية على حساب المكلف بالضريبة أو هو الحدث الذي يتبعه تحمل عبء الضريبة و منه الالتزام بأدائها.

ويحدد التشريع الجبائي مجموعة من القواعد التي تخص كل حالة، على كل مكلف إذا ما توفرت فيه شروط خضوعه للضريبة، إذن هذا الفعل المولد للضريبة يختلف بإخلاف نوع و طبيعة الضريبة.

فيما يخص الضرائب المباشرة، نجد أن الضريبة على الدخل الإجمالي بموجب دخول القيم المنقولة، أما فيما يخص الأرباح الصناعية و التجارية و الحرفية، فهو يتمثل في تحقق الربح في نهاية السنة المالية للمؤسسة أو الشركة، أما الأجور و المرتبات فإن الفعل المولد للضريبة يتمثل في حصول الأجير على مرتبه أو أجره، أما أرباح المهن الحرة فيعتبر انتهاء السنة الميلادية بتحقيق الأرباح هو الفعل المولد للضريبة.

و فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة، فيعتبر مرور السلعة للحدود الاقليمية للدولة هو الفعل المولد للضريبة بالنسبة للاستيراد أو التصدير، كما يعتبر إنتاج السلعة هو الفعل المولد للضريبة وانتقال السلعة من مرحلة إلى أخرى من مراحل إنتاجها وتداولها هو الفعل المولد للضريبة فيما يخص الرسوم على رقم الأعمال.

كما يعتبر توثيق العقد الناقل للتصرف القانوني بنقل الملكية هو الفعل المولد للضريبة على انتقال الملكية فيما يخص رسوم التوثيق و التسجيل، و بالنسبة إلى ضريبة الطابع فإن كتابة الوثائق أو المحررات المفوضة عليها الضريبة هو الفعل المولد لهذه الضريبة¹.

2- الملاءمة في التحصيل الضريبي : حتى يكون التحصيل الضريبي فعال وناجح، لا بد أن تتميز إجراءاته بالبساطة، و مواعيده وأساليبه تتلاءم مع الظروف التي يعيشها المكلف بدفع الضريبة، حيث لا يتضرر هذا الأخير عند دفع الضريبة، ولا يترتب عنه إضرار بالخزينة العمومية. ولتحقق ذلك يستدعي توفر بعض الشروط منها ما يلي:

- يجب أن يتصف النظام الجبائي بالشفافية، مما يسمح للمكلف بالضريبة بالتعرف على الضريبة التي هو مطالب بدفعها و تحديد قيمتها إذا لم يكن حسابها معقدا بالطبع؛

- بالنسبة للضرائب غير المباشرة تتميز بانداماجها في سعر السلعة، لهذا يعتبر وقت الشراء أحسن الأوقات لملاءمة للمكلف بالضريبة، بحيث يكون قادرا على الدفع لأنه سيختار ما يناسبه؛

- أما بالنسبة للضرائب المباشرة لا بد من اتباع طريقة الدفع بالتقسيط على فترات تتلاءم مع فترات السيولة النقدية التي يتوفر عليها المكلف بالضريبة؛

- يجب أن تنظر مصالح الإدارة الجبائية إلى المكلفين بالضريبة و خاصة منهم الذين يعانون من مشاكل مالية أو

¹ داودي محمد، الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2005/2006، ص16

تمويلية باهتمام، ومحاولة تسوية وضعيتهم في الآجال الممكنة دون الإضرار بنشاطهم العادي¹.

3- الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي : تخفيض نفقات التحصيل الضريبي يبقى ضرورة ملحة ولازمة على الإدارة الجبائية، بحيث يكون الفرق ما بين ما يدفعه المكلف بالضريبة و ما تحصله الإدارة الجبائية أقل ما يمكن، لأن أي زيادة في نفقات الضريبة سيؤثر سلبا على التحصيل الضريبي و بالتالي إيرادات الخزينة العمومية، أو بتعبير آخر كلما قلت نفقات التحصيل الضريبي كلما كانت المردودية الجبائية أحسن و أهم.

وعلى هذا الأساس يهدف مبدأ الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي إلى زيادة ووفرة حصيلة الضرائب، إلا أن هذا المبدأ يبقى تطبيقه نسبيا و هذا راجع إلى أن التنظيم التقني للضرائب يتطلب عدة عمليات و تقنيات جد معقدة في بعض الأحيان، إذ يشتمل على تحديد وعاء الضريبة ثم تصفية الضريبة لتتبعها بعد ذلك عملية التحصيل، بالإضافة إلى عملية المراقبة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة إلى مصالح الإدارة الجبائية المختلفة.

كل هذا يتطلب وجود جهاز إداري معتبر، و توسع الجهاز الإداري سيؤدي و بدون شك إلى ارتفاع نفقات الإدارة الجبائية، نفقات التسيير و نفقات التجهيز على حد سواء. إذن هذا التوسع و ارتفاع النفقات يؤثر سلبا على المردودية الجبائية و بالتالي على التحصيل الضريبي².

الفرع الثاني : طرق و ضمانات التحصيل الضريبي

أولا : طرق التحصيل الضريبي

لاشك من أن هناك العديد من الإعتبارات والمتغيرات التي لا بد من أخذها في الحسبان عند اختيار أسلوب التحصيل لكل ضريبة على حدى، فاختلاف درجة التقدم الاقتصادي ونسبة الأمية ودرجة الوعي الضريبي ومستوى كفاءة الإدارة الضريبية من دولة لأخرى من شأنه التأثير على الطريقة المتبعة للتحصيل، حيث تنتقي الإدارة الضريبية لكل ضريبة طريقة التحصيل المناسبة و التي تحقق كلا من الاقتصاد في نفقات الجباية و الملاءمة في تحديد مواعيد أداء الضريبة، و عموما نجد ما يلي:

¹ يحي لخضر، دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة : مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة - للفترة 2003-

2005)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2006-2007، ص 12 .

² داودي محمد، مرجع سابق، ص 19

- 1- طريقة الوفاء المباشر :** تعتمد على أسلوب التصريح المباشر أو الذاتي و هو الأسلوب الأكثر ملاءمة للمكلف، و عادة ما يكون إما شهريا، أو فصليا، وبالتالي فهو يضمن العدالة بالنسبة للعبء الجبائي على المكلف، باعتبار أنه أدرى بوضعية السيولة الخاصة به في الأجل القصير، و تترجم درجة الوعي الضريبي، حيث أن الالتزام الضريبي يتمثل في جانبين، جانب الالتزام بالتصريح من قبل المكلف و جانب الالتزام بالتسديد على ما صرح به، وهنا أيضا فالإدارة لا تتحمل نفقات كبيرة في عملية التحصيل.
- 2- طريقة الوفاء من خلال الورد الاسمي :** و هو عبارة عن قرار إداري جبائي مفاده، توقيع التزام التسديد على المكلف، من خلال سجلات فردية أو جماعية تعدها المصالح الجبائية، سواء خلال فترات سنوية أو أكثر، أو حتى أقل من سنة و ربما تتعلق بتسوية عملية واحدة خلال فترة قصيرة من إنجازها مثل التنازل عن العقارات.
- يتعلق الورد الإسمي أساسا في النظام الجبائي الجزائري بالضرائب على الدخل سواء الدخل الإجمالي أو أرباح الشركات، وكذلك التسيقات على الحساب، والمفروض أن المكلف في هذه الحالة يتوقع تاريخ تحمله للعبء الضريبي و مدى مراجعته للتسيقات خلال الفترات لصدور الورد العام¹.
- 3- الأقساط المقدمة أو التسبيق على الحساب :** عبار عن تسديد الحقوق الضريبية من خلال تقسيطها إلى ثلاث دفعات في الغالب و الرابعة للتسوية النهائية بالزيادة أو التخفيض، و هذه الأقساط محددة المدة و المبلغ، وهذا الأسلوب يلائم فعلا المقدرة التكلفة للمكلف من حيث التسيير، تخفيف العبء الضريبي، و من حيث ضمان تزويد الخزينة بالإيرادات عبر فترات زمنية خلال السنة.
- 4- الدمغة و الطابع :** من خلال إلصاق الطابع الجبائي على محررات كما هو الشأن بالنسبة للطابع أو الدمغة، أو قسيمة السيارات... الخ.
- 5- الحجز من المنبع :** و مقتضاها أن يقوم صاحب العمل (المكلف القانوني) الذي يدفع الدخل إلى المكلف بالضريبة بخضم قيمة الضريبة من الدخل قبل توزيعه. بحيث أن المكلف الفعلي يحصل على الدخل الصافي فقط بعد اقتطاع الضريبة أي أن تحصيل الضريبة هنا يكون عند نشوء الدخل و ليس عند استلامه، و تطبق هذه الطريقة على دخل العمل و إيرادات القيم المنقولة، و المقبوضات، و التنازل عن العقارات... الخ. و هي طريقة هامة جدا للمصالح الجبائية و غير مكلفة من حيث نفقات التحصيل و ملائمة أيضا للمكلف.
- 6- أسلوب الرزنامة أو الجدولة الاتفاقية :** وهي من الطرق المهمة في التسديد و التي تساعد المكلف الذي ترتبت عليه ديون جبائية تفوق قدرته التكلفة لذلك يتقدم للمصالح الجبائية بطلب يبرر فيه عدم قدرته على التسديد الفوري الكامل لهذه الديون و الناتجة في أغلب الأحيان عن عمليات المراقبة أو التفتيش التي تم إجراؤها على دخل المكلف و ثروته، لذلك يتم إبرام عقد تسديد مجدول بشكل اتفاقي بين قابض الضرائب باعتباره المؤهل قانونا لإبرام مثل هذه الاتفاقيات بحيث تراعى فيها حقوق الخزينة و من جهة أخرى فهي وسيلة هامة من وسائل تخفيف العبء الجبائي على

¹ العياشي عجلان، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء و التحصيل - حالة ولاية المسيلة - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص25.

المكلف و لو بشكل مؤقت¹.

- 7- **لأسلوب الردعي** : الطرق الردعية تعبر عن تطبيق القانون بشكل صارم على المكلفين الذين يحاولون عدم التسديد بنية التهرب الجبائي أو إخفاء ممتلكاتهم و مداخيلهم، لذلك ينص القانون على القيام بإجراءات ردعية تطبق على هؤلاء بقصد تحصيل حقوق الخزينة.
- 8- **طريقة التحصيل من خلال القضاء (التصفية و الإفلاس القضائي)** : من خلال البيع بالمزايدة لممتلكات المكلف بالضريبة، فإن ديون الخزينة تأخذ صفة الامتياز و تحصل قبل أي ديون أخرى.
- 9- **التحصيل من خلال الاتفاقيات الجبائية الدولية** : لمتابعة كبار المتهربين الدوليين في عمليات تحويل و نقل ثروتهم من بلد إلى آخر و هو من الأساليب الحديثة في الأنظمة الجبائية.
- 10- **شهادات و سندات الضريبة البعدية** : من الطرق المبتكر لتسديد حقوق الخزينة ما تلجأ إليه بعض الدول بإصدار شهادات ضريبية بقيم مختلفة للضرائب و الرسوم. و يشتريها المكلف بالضريبة خلال فتره معينة و عند إبلاغه بالتسديد يقدم هذه السندات أو الشهادات للمقاصة، و قد تكون متساوية مع مبلغ الدين الضريبي أو قد تلجأ لها الدولة بشكل محفز فتصدرها بقيم أقل من قيمتها الاسمية ثم تقبل بقيمتها الاسمية عند السداد كتخفيف للمكلف و سعيا لتوفير مبالغ هامة خلال فترات معينة لتغطية نفقات مهمة.

ثانيا : ضمانات التحصيل الضريبي

- نظرا لما للضريبة من أهمية بالنسبة للدولة الحديثة، ونظرا لمكانتها في الميزانية، فإن المشرع قد أحاط هذا الدين الضريبي ببعض الضمانات التي تجعله دينا متميز عن الديون الأخرى، وهي كالتالي :
- 1- **حق الامتياز** : دين الضريبة له الأولوية قبل غيره من الديون الأخرى، و لكن هذا يكون بعد استيفاء الديون القضائية².
- 2- **لا يقبل دين الضريبة المقاسات** : وهنا فإن الفرد لو استحققت عليه الضريبة، أو أي دين تجاه الدولة لا يستطيع المطالبة بالمقاصة، وذلك حفاظا على مصالح الخزينة العامة.
- 3- **قاعدة (أدفع ثم استرد)** : أي على الممول أن يقوم بدفع الضريبة أولا ثم بعد ذلك إذا أراد المعارضة فله ذلك، و هذا لكي لا يؤثر ذلك على التزامه بالدفع، و لكن إذا ثبت له حق بعد ذلك، فله أن يسترجع ما دفعه دون أية إضافات بمعنى أنه لا يطالب إدارة الضرائب بتعويضات.

¹ العياشي عجلان، مرجع سابق، ص26.

² مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي : نظرية مالية الدولة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص235. نقلا عن : بوزيد سفيان، عوائد التحصيل الجبائي ومساهمتها في الميزانية العامة للدولة- حالة الجزائر : 2000-2010، مرجع سابق، ص154.

- 4- **الدفع أولاً ثم المعارضة :** المنازعة في مقدار الضريبة أو في صحتها لا يوقف تحصيلها، وهذا يعني أن مصلحة الضرائب لا تنتظر كما هو الحال في القانون التجاري أو المدني صدور حكم نهائي حتى يتم الحكم، بل يتم دفع الضريبة من قبل المكلف بما حتى وإن لم يفصل في النزاع الضريبي بعد.
- 5- **لا يمكن أن يمهل المدين بالضريبة مدة زمنية إن لم يكن قادراً على دفع الضريبة عند إخضاعه لها، و** إنما تفرض عليه غرامات تأخيريته و التي تحصل في نفس وقت تحصيل الضريبة الواجبة الأداء.
- 6- **استحقاق دين الضريبة بوفاء الممول :** و هنا فإن امتياز حق الضريبة يكفل لها حق إتباع الأموال في أي يد كانت، بمعنى أنه يمكن لمصلحة الضرائب أن تستوفي دينها على الفرد من التركة التي ورثها أولاده، سواء لم توزع بعد أو قد تم توزيعها فعلاً.
- 7- **لا يمكن مطالبة إدارة الضرائب بالتعويضات :** أي أنه بالرغم من أن مصلحة الضرائب تحصل على غرامات تأخيريته من جراء عدم دفع ضريبة وقت استحقاقها، فإنه ما إذا حصل و أن دفع الممول إما خطأً أكثر مما يستحق عليه من ضريبة قانونية فيحق له استردادها من غير مطالبة مصلحة الضرائب بتعويضات أو بأية فوائد اتجاه تلك الأموال.
- 8- **الحجز الإداري :** يمكن لمصلحة الضرائب أن تقوم بالحجز الإداري على أموال المكلف الذي يعجز عن الوفاء بالضريبة في أوقاتها، من خلال الحجز على حساباته بالبنوك، وقد تقوم بالحجز على بعض المنقولات أو العقارات حتى تجبر المكلف على الوفاء سريعاً بدين الدولة، و في حالة عدم السداد فإنها تقوم ببيع تلك المحجوزات في المزاد العلني استفتاءً لدينها.
- 9- **اعتماد طريقة الحجز من المنبع لتحصيل بعض الضرائب،** نظراً لأنها تمكن إدارة الضرائب من الحصول على حقها كاملاً من دون عناء.
- 10- **الاعتماد على لجان إدارية للفصل في المنازعات الضريبية،** و هذا رغبة في سرعة الفصل فيها، حتى لا تضر مصالح الخزينة العامة من جراء التأخير.
- الفرع الثالث : مصادر التحصيل الضريبي**
- أولاً : الضريبة على الدخل الإجمالي IRG**
- 1- **تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي :** تم تأسيس الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال قانون المالية لسنة 1991، وتعرف وفق المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة كما يلي : "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى (الضريبة على الدخل الإجمالي) وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة"¹.

¹ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 01، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، سنة 2018.

من خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج خصائص هذه الضريبة والمتمثلة فيما يلي :

- ضريبة تجبى لفائدة الدولة فقط؛
- ضريبة سنوية، تفرض على المداخيل المحققة خلال السنة، ويستثنى من ذلك الأجراء الذين يتقاضون أجرا وحيدا، أين يتم اقتطاعها من مداخيلهم الشهرية وفق سلم محدد؛
- ضريبة وحيدة، تمس جميع المداخيل المختلفة، وتفرض مرة واحدة؛
- ضريبة شخصية، حيث تفرض على الأشخاص الطبيعيين؛
- "ضريبة إجمالية، تقع على الدخل الإجمالي الصافي الناتج من الفرق بين الدخل الخام الإجمالي والأعباء القابلة للخصم"¹؛
- ضريبة تصاعدية، لكونها تحسب على أساس جدول تصاعدي بالشرائح؛
- "ضريبة تصريحية، حيث يتم إخضاع الأفراد للضريبة بناء على التصريح المقدم من طرفهم رغم وجود بعض المداخيل الخاصة للاقتطاع من المصدر"²؛
- ضريبة مباشرة، يتحملها بشكل نهائي ومباشر صاحب المداخيل الخاضعة لهذه الضريبة.

2- مجال تطبيق الضريبة على الدخل الاجمالي :

1-2 الأشخاص الخاضعون للضريبة³ : يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي كل من :

- الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر،
- الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر، ويتحصلون على عائداتهم من مصدر جزائري،
- الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية، سواء أكان موطن تكليفهم في الجزائر أم لا، الذين يتحصلون في الجزائر على أرباح أو مداخيل يحول فرض الضريبة عليها إلى الجزائر بمقتضى اتفاقية جبائية تم عقدها مع بلدان أخرى.
- الشركاء في شركات الأشخاص؛
- شركاء الشركات المدنية المهنية المشكولة من أجل الممارسة المشتركة لمهنة أعضاءها؛
- أعضاء الشركات المدنية الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له الشركات باسم جماعي شريطة ألا تشكل هذه الشركات في شكل شركة أسهم أو شركة محدودة المسؤولية، وأن تنص قوانينها الأساسية على المسؤولية غير المحدودة للشركاء فيما يخص ديون الشركة؛
- أعضاء شركات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية وغير محددة فيها.

¹ بن عمارة منصور، الضريبة على الدخل الإجمالي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص55.

² قادي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص108.

³ أنظر المادة 03، 04، 07 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق.

2-2 الأشخاص المعفيين من الضريبة على الدخل الاجمالي¹: يعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي:

- الأشخاص الذين يساوي دخلهم الإجمالي السنوي الصافي أو يقل عن 120.000 دج،
- السفراء والأعوان الدبلوماسيون والقناصل والأعوان القنصليون من جنسية أجنبية عندما تمنح البلدان التي يمثلونها نفس الامتيازات للأعوان الدبلوماسيين والقنصليين الجزائريين.

3-2 المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي²:

- الأرباح المهنية (التجارية وغير التجارية، الصناعية، الحرفية، المنجمية)؛
 - المداخيل الفلاحية؛
 - المداخيل الإيجارية الناتجة عن تأجير العقارات؛
 - ريع رؤوس الأموال المنقولة؛
 - الرواتب والأجور؛
 - فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية.
- 4-2 المداخيل المعفاة (إعفاءً دائماً) من الضريبة على الدخل الإجمالي³: يستفيد من الإعفاء الدائم:

- الدخل الصافي الإجمالي أقل أو يساوي 120.000 دج؛
- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذلك الهياكل التابعة لها؛
- مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية؛
- المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته؛
- الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة و التمور؛
- الأشخاص من جنسية أجنبية الذين يعملون في الجزائر في إطار مساعدة بدون مقابل، منصوص عليها في اتفاق دولي؛
- الأشخاص من جنسية أجنبية الذين يعملون في المخازن المركزية للتموين، التي أنشئ نظامها الجمركي بمقتضى المادة 196 مكرر من قانون الجمارك؛
- الأجور والمكافآت الأخرى المدفوعة في إطار البرامج الرامية إلى تشغيل الشباب، وفقاً للشروط المحددة عن طريق التنظيم؛
- العمال المعوقون حركياً أو عقلياً أو بصرياً أو الصم البكم الذين تقل أجورهم أو معاشاتهم عن عشرين ألف دينار جزائري (20.000 دج) شهرياً وكذا العمال المتقاعدون الذين تقل معاشاتهم في النظام العام عن هذا المبلغ؛

¹ أنظر المادة 05 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق.

² أنظر المادة 02، نفس المرجع.

³ أنظر المادة 13، 36، 68، نفس المرجع.

- التعويضات المرصودة لمصاريف التنقل أو المهمة؛
 - التعويضات عن المنطقة الجغرافية؛
 - المنح ذات الطابع العائلي التي ينص عليها التشريع الاجتماعي مثل: الأجر الوحيد والمنح العائلية ومنحة الأمومة؛
 - التعويضات المؤقتة والمنح و الربوع العمرية المدفوعة لضحايا حوادث العمل أو لذوي حقوقهم؛
 - منح البطالة والتعويضات والمنح المدفوعة على أي شكل كان من قبل الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية تطبيقاً للقوانين والمراسيم الخاصة بالمساعدة والتأمين؛
 - الربوع العمرية المدفوعة كتعويضات عن الضرر بمقتضى حكم قضائي من أجل تعويض ضرر جسماني نتج عنه بالنسبة للضحية، عجز دائم كلي ألزمه اللجوء إلى مساعدة الغير للقيام بالأفعال العادية للحياة؛
 - معاشات المجاهدين والأرامل والأصول من جراء وقائع حرب التحرير الوطنية؛
 - المعاشات المدفوعة بصفة إلزامية على إثر حكم قضائي؛
 - تعويضه التسريح.
- 3- حساب الضريبة على الدخل الإجمالي : يتم الحصول على الدخل الخاضع للضريبة بجمع مختلف المداخل السنوية التي يتحصل عليها المكلف بعد خصم التكاليف المحددة قانوناً¹، وتحسب الضريبة على الدخل الإجمالي تبعاً للجدول التصاعدي الآتي:

الجدول رقم (1-1) : السلم التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (د.ج)
0%	لا يتجاوز 120.000
20%	من 120.001 إلى 360.000
30%	من 360.001 إلى 1.440.000
35%	أكثر من 1.440.000

المصدر : قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 104، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، سنة 2018.

- 4- **تحصيل الضريبة على الدخل الإجمالي** : يتم تحصيل الضريبة على الدخل الإجمالي وفقاً لطريقتين أساسيتين هما:

4-1 **طريقة الاقتطاع من المصدر**: وفقاً لهذه الطريقة يتم اقتطاعها من الدخل الإجمالي الصافي للمكلف من قبل الهيئة المستخدمة، و بذلك يتم دفعها بطريقة غير مباشرة إلى الإدارة الضريبية، و تساهم هذه الطريقة في التقليل من حجم التهرب الجبائي، كما تعتبر محبذة من قبل الإدارات الضريبية كونها غير مكلفة و خالية من التعقيد.²

¹ أنظر المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق.

² قوانين جبائية، القسم الخامس، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، طبعة 2015، ص43.

2-4 نظام التسبيقات على الحساب: تبعا لهذا النظام تسدد الضريبة على الدخل الإجمالي في شكل دفعات مؤقتة وطوعية خلال السنة المالية، و تتبع هذه الدفعات المؤقتة مباشر بتسديد الضريبة خلال الشهرين الأولين من السنة المالية التي يحقق فيها الدخل، و يحدد كل تسبيق بنسبة 30% من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي للمكلف.

ثانيا : الضريبة على أرباح الشركات IBS

1- تعريف الضريبة على أرباح الشركات: تأسست الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر بموجب القانون 90/36 المؤرخ في 1990/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1991، حيث نصت المادة 135 من قانون الضرائب المباشر و الرسوم المماثلة على ما يلي :

"تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين"، وقد جاءت هذه الضريبة لتراجع النقائص التي سبقت مع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارب من خلال تطبيقها على جميع الأشخاص المعنويين في شكل معدل نسبي دون تمييز بين الشركات و تمكينها من تحقيق هدفين :

-إعادة التنظيم الضريبي من خلال فصل ضرائب الأشخاص الطبيعيين عن ضرائب الأشخاص المعنويين؛

-تخفيف العبء الضريبي الذي كانت تعاني منه الشركات وتمكينها من تحقيق النمو؛

من خلال التعريف السابق يمكن استنتاج الخصائص الأساسية للضريبة على أرباح الشركات وهي كالآتي :

- ضريبة وحيدة كونها تتعلق بضرية واحدة تقنى على الأشخاص المعنويين؛
 - ضريبة عامة تفرض على مجمل الأرباح دون تمييز؛
 - ضريبة سنوية، حيث يتضمن الوعاء الخاص بها الربح السنوي للمؤسسة؛
 - ضريبة نسبية، من حيث خضوع الربح الضريبي لنسبة ومعدل واحد وليس لجدول تصاعدي، كما هو الحال بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي¹؛
- يتم دفع الضريبة على أرباح الشركات من خلال التصريح لدى إدارة الضرائب، وذلك بتقديم الميزانية الجبائية قبل الفاتح من شهر أفريل من كل سنة.

2- مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات : تنقسم الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات إلى قسمين: القسم الأول خاضع لهذه الضريبة بصفة إجبارية، بينما القسم الثاني فيخضع لها بصفة اختيارية ويمكن حصر الشركات التي تخضع بصفة إجبارية للضريبة على أرباح الشركات فيما يلي :

¹ بن عمارة منصور، مرجع سابق ، ص 26 .

1-2 كل الشركات مهما كان شكلها و غرضها باستثناء:

- شركات الأشخاص و المساهمين بمفهوم القانون التجاري، إلا إذا اختارت الخضوع لهذه الضريبة، شريطة أن يكون هذا الاختيار لا رجعة فيه مدى حياة الشركة ويجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 من قانون الضرائب المباشر والرسوم المماثلة،
- الشركات المدنية غير المكونة على شكل شركات بالأسهم، باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات،
- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل،

2-2 المؤسسات و الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري،

3-2 الشركات التي تنجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة 12،

4-2 الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء الشركات المشار إليها في المادة 138،

أما الشركات التي تخضع اختياريًا للضريبة على أرباح الشركات، فهي تلك الشركات التي تعتبر خاضعة أصلاً للضريبة على الدخل الإجمالي إلا إذا اختارت بصفة إرادية الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، وفي هذه الحالة يجب عليها تقديم طلب الاختيار إلى إدارة الضرائب ويعتبر هذا القرار نهائيًا تخضع له الشركة المعنية مدى الحياة، وتمثل هذه الشركات أساسًا في شركات التضامن، وكذا شركات التوصية البسيطة.

3- تحديد الأساس الخاضع للضريبة : يتحدد الربح الصافي الخاضع للضريبة بالفرق بين النتائج المحققة من

طرف المؤسسة (مبيعات، عائدات استثنائية)، والأعباء المتحملة في إطار ممارسة النشاط (تكاليف عامة، تكاليف مالية، إهلاكات، ضرائب ورسوم مهنية...).

4- حساب الضريبة وتحصيلها : تدفع الضريبة على أرباح الشركات وفق نظام الدفع التلقائي (نظام

التسبيقات المؤقتة) كمبدأ عام، وحالات خاصة يطبق فيها نظام الاقتطاع من المصدر.

أما معدلات فرض الضريبة على أرباح الشركات وفق النظام الأول فهو كالتالي :

19%، بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع،

23%، بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء

وكالات الأسفار،

26%، بالنسبة للأنشطة الأخرى.

أما معدلات فرض الضريبة على أرباح الشركات وفق النظام الثاني فهو كالتالي :

10%، بالنسبة لعوائد الديون والودائع والكفالات (قرض ضريبي)، وبالنسبة للمبالغ التي تقبضها شركات

النقل البحري الأجنبية،

- 20%، بالنسبة للمبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقد تسيير الذي يخضع إلى الاقتطاع من المصدر،
- 24%، بالنسبة للمبالغ التي تقبضها المؤسسات الأجنبية التي ليست لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات، وبالنسبة للمبالغ المدفوعة مقابل خدمات من كل نوع تؤدي أو تستعمل في الجزائر،
- 40%، بالنسبة للمداخل الناتجة عن سندات الصناديق غير الاسمية أو لحاملها ويكتسي هذا الاقتطاع طابعا محررا.

ثالثا : الرسم على القيمة المضافة TVA

يعتبر الرسم على القيمة المضافة من أهم الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي الجزائري، لتحل محل كل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، و الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS) بموجب قانون المالية لسنة 1991، حيث طبقت ابتداءً من أول جانفي 1992، بعدما تم نشر معدلاتها في قانون المالية سنة 1992.

1- مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة :

1-1 الأشخاص الخاضعون للرسم على القيمة المضافة :

- المنتجون
- البائعون
- المستوردون
- البائعون بالتجزئة

2-1 العمليات الخاضعة للضريبة وجوبا¹ :

- العمليات المتعلقة بنشاط صناعي أو تجاري أو حرفي المنجز من طرف الخاضعين للرسم،
- العمليات التي تنجزها البنوك وشركات التأمين،
- العمليات المحققة عند ممارسة نشاط حر،
- المبيعات الخاصة بالكحول أو الخمور و مشروبات أخرى ماثلة لها،
- العمليات المتعلقة بالأشغال العقارية،
- المبيعات حسب شروط البيع بالجملة،
- عمليات البيع التي تقوم بها المساحات الكبرى ونشاطات التجارة المتعددة وكذا تجارة التجزئة، باستثناء العمليات التي يقوم المكلفون بالضريبة الخاضعون للضريبة الجزافية الوحيدة،
- عمليات الإيجار، وأداء الخدمات وأشغال الخدمات والبحث وجميع العمليات من غير المبيعات و الأشغال العقارية،

¹ أنظر المادة 2، قانون الرسوم على رقم الأعمال، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، سنة 2018.

- الحفلات الفنية والألعاب والتسلية بمختلف أنواعها التي ينظمها أي من الأشخاص.

1-3 العمليات الخاضعة للرسم اختياريًا:

- العمليات الموجهة للتصدير،

- العمليات المحققة لفائدة (الشركات البترولية، المكلفين بالرسم الآخرين، مؤسسات تتمتع بنظام الشراء بالإعفاء.

2- إعفاءات الرسم على القيمة المضافة : يتم إقرار الإعفاءات في المجال الضريبي لاعتبارات اقتصادية

اجتماعية ثقافية سياسية.

- في المجال الاقتصادي الإعفاءات المنصوص عليها في قانون الرسوم على رقم الأعمال تتعلق خصوصا

بنشاطات التنقيب عن المحروقات السائلة والغازية و البحث عنها و استغلالها و تجميعها أو نقلها عن طريق الأنابيب التي تقطنها أو تنجزها مؤسسة سوناطراك، أو تلك الممنوحة في إطار تدابير دعم الاستثمار.

- في مجال الاجتماعي ترتبط بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع (الخبز، الحليب، الشعير،

الدقيق... الخ)، الأدوية، و المطاعم المعتدلة الأسعار، و التي لا يهتمها الربح، و كذا السيارات الموجهة للمعطلين.

- في المجال الثقافي تمس هذه الإعفاءات المظاهرات الثقافية أو الفنية، و كل الحفلات المنظمة في إطار

الحركات الوطنية و الدولية للتعاون.

كما تخص هذه الإعفاءات المنتجات التي تخضع للرسم الصحي على اللحوم، مصنوعات الذهب و الفضة،

و البلاتين الخاضعة لرسم الضمان.

بالإضافة إلى ذلك تستفيد من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة العمليات التي يقوم بها الأشخاص الذين

يقل رقم أعمالهم الإجمالي عن 30.000.000 دج أو يساويه.

- في المجال السياسي إعفاء المجاهدين، و ذوي الحقوق من دفع الرسم على القيمة المضافة الخاصة

باستيراد السيارات السياحية ضمن شروط معينة.¹

3- قواعد تأسيس الرسم ومعدلاته :

1-3 الحدث المنشئ للرسم : يتكون الحدث المنشئ للرسم على القيمة المضافة من :

- بالنسبة للمبيعات، من التسليم القانوني أو المادي للبضاعة.

- بالنسبة للأشغال العقارية، من قبض الثمن كليا أو جزئيا.

- بالنسبة للتسليمات للذات من المنقولات المصنوعة ومن الأشغال العقارية، من التسليم.

- بالنسبة للواردات، من إدخال البضاعة عند الجمارك، والمدين بهذا الرسم هو المصريح لدى الجمارك.

- بالنسبة للصادرات، من تقديمها للجمارك، والمدين بهذا الرسم هو المصريح لدى الجمارك.

¹ أنظر المادة 8 من قانون الرسم على رقم الأعمال، مرجع سابق.

- بالنسبة للخدمات عموماً، بقبض الثمن جزئياً أو كلياً.
- 2-3 **تأسيس الرسم** : يشمل رقم الأعمال الخاضع للرسم ثمن البضائع أو الأشغال أو الخدمات بما في ذلك كل المصاريف والحقوق والرسوم، باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته. ولقد حدد المشرع الجبائي رقم الأعمال الذي يخضع للرسم مميزاً في ذلك رقم الاعمال الذي يتحقق في الداخل، وعند الاستيراد والتصدير¹.
- أما بخصوص معدلات الرسم فهي كالتالي :
- يحصل الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي 19%،
- يحدد المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة بـ9%، ويطبق هذا المعدل على المنتوجات والمواد والأشغال والعمليات والخدمات التي تمثل فائدة خاصة حسب التوجهات الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، المرسومة من طرف الدولة.
- 4- نظام الإعفاء والاسترجاع للرسم :**
- 1-4 **عمليات الشراء بالإعفاء** : بغرض تخفيض الضغوط المالية التي تثقل كاهل خريزة المستثمرين، منح القانون الجبائي لصالحهم نظام الإعفاء من الرسم الذي يسمح لهم باقتناء أو استيراد التجهيزات و المعدات دون الرسوم.
- يطبق نظام الإعفاءات من الرسم على ما يلي :
- المشتريات أو البضائع المستوردة والمحققة من قبل مصدر والمخصصة إما للتصدير أو لإعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير وتكوينها وتوضييبها وتغليفها وكذلك الخدمات المتعلقة مباشرة بعملية التصدير،
- مقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء أو التوسيع، عندما تقوم بها مؤسسات تمارس أنشطة أنجزها المستثمرون الخاضعون لهذا الرسم المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة".
- لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير، إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.
- 2-4 **استرجاع الرسم** : يسمح في بعض الحالات استرجاع الرسم على القيمة المضافة، في حالة عدم إمكانية خصم الرسم المترتب عن عمليات خاضعة للرسم، والمحققة من طرف شخص خاضع للرسم، وعليه بإمكان المكلف الذي لا يستطيع استرجاع الرسوم المدفوعة لمموليه، أن يطلب استرجاع الرسم عن طريق التسديد المباشر وذلك وفقاً لشروط معينة و في حالات معينة وهي :

¹ للإطلاع على التفاصيل أنظر المادة من 15 إلى 20 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، سنة 2018.

- العمليات المعفاة (التصدير، تسويق السلع والخدمات المعفاة صراحة، تسليم بضائع وأشغال وخدمات إلى قطاع معفى أو مستفيد من نظام الشراء بالإعفاء).
- التوقف عن النشاط (بعد تسوية الوضعية الجبائية)
- الفارق في نسبة الرسم الناتج عن تطبيق المعدل العادي على اقتناء المواد والبضائع والأموال القابلة للإهلاك والخدمات والنسب المخفضة على العمليات الخاضعة للرسم.

المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول الميزانية العامة للدولة

لعل من الضروري الإشارة إلى أن دراسة الميزانية العامة للدولة بجوانبها المختلفة، مسألة على درجة عالية من الأهمية، وخاصة مع الأخذ في الاعتبار تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ولا يخفى أن الميزانية العامة للدولة هي الأداة الرئيسية للسياسة المالية التي تؤدي إلى تحقق أهدافها.

الفرع الأول : تعريف الميزانية العامة للدولة ومكوناتها

أولا : تعريف الموازنة العامة

تعددت التعاريف المعطاة لمصطلح "الميزانية العامة" أو "الموازنة العامة"، ولكنها لم تختلف كثيرا حول المفاهيم الأساسية ويتجلى ذلك من خلال التعاريف التالية :

"الميزانية العامة للدولة هي وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة."¹

أيضا "الميزانية العامة للدولة هي وثيقة محاسبية وقانونية ومالية وسياسية، تعبر عن فكرة التوقع والاعتماد للنفقات والإيرادات العامة لفترة مقبلة، سنة في المعتاد، تعبر عن أهدافه الاقتصادية والمالية."²

كما أنها "تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة، معتمد من السلطة التشريعية المختصة، يمثل تعبيرا ماليا عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها."³

أما المشرع الجزائري فقد اعتمد التعريف المبسط للميزانية العامة، من خلال المادة 6 من قانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية بأن "الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة حسب الإجراءات التنظيمية السارية تمثل الميزانية العامة للدولة."⁴ وتطور هذا التعريف، ليصبح بنص المادة 3 من قانون 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية الذي اعتبر "الميزانية هي الوثيقة التي

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 383.

² السيد عبد المطلب غام، الميزانية العامة للدولة بين السياسة والإدارة العامة والاقتصاد، الميزانية العامة للدولة (اتجاهات ورؤى جديدة)، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة، دون سنة.

³ سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص 555.

⁴ القانون رقم 84-17 الصادر في 07 جويلية 1984 المتعلق بالقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 28 لعام 1984.

تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها".¹

وعموما الميزانية العامة للدولة هي وثيقة تمثل البرنامج المالي للحكومة تتضمن تقديرا مفصلا للإيرادات والنفقات النهائية للدولة لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، على أن تعتمد من السلطة التشريعية.

ثانيا : مكونات الموازنة العامة

من التعريفات السابقة للموازنة العامة يتضح أنها تتكون من عنصرين أساسيين : الإيرادات العامة والنفقات العامة، وهي كالآتي :

1 - الإيرادات العامة : يقصد بالإيرادات العامة مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.²

كما أنها عبارة عن جميع الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة، وتغطي بنود الإيرادات المالية العامة في الميزانية العامة.³

تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة الجزائرية ما يلي⁴ :

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات،
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة،
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى،
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات،
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها،
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها،
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا،
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

¹ القانون رقم 90-21 الصادر في 15 اوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 35 لعام 1990.

² سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص85.

³ غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998، ص46.

⁴ القانون رقم 84-17، الجريدة الرسمية، مرجع سابق.

2 - النفقات العامة : يرى علماء المالية النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة.¹

تشتمل الأعباء الدائمة للدولة الجزائرية على ما يلي :

- **نفقات التسيير :** "تتضمن نفقات التسيير تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل

اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة"²، وتجمع في أربعة أبواب هي :

* أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات،

* تخصيصات السلطات العمومية،

* النفقات الخاصة بوسائل المصالح،

* التدخلات العمومية.

- **نفقات الاستثمار :** "تسجل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمارات والنفقات بالرأس المال في الميزانية العامة

للدولة على شكل رخص برامج وتنفيذ باعتمادات الدفع"³، وتجمع في ثلاثة أبواب هي

* الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة،

* إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة،

* النفقات الأخرى بالرأس المال.

- **القروض والتسييقات :** يضمن تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية بما فيها استثمارات التجديد،

اعتبارا لطبيعة الاستثمارات ونشاط المؤسسة بواسطة ما يلي :

* قروض على المدى الطويل تمنح من موارد الادخار، التي تحصلها الخزينة والمؤسسات المالية المتخصصة الأخرى،

* قروض مصرفية يمكن حسمها لدى مؤسسة الاصدار،

* مساهمات خارجية معبئة من قبل الخزينة العمومية والبنوك والمؤسسات العمومية مع مراعاة التوازنات المالية الخارجية

ووفقا لإجراءات تحدد عن طريق التنظيم،

* الأموال الخاصة للمؤسسات العمومية،

* مساهمات نهائية عند الاقتضاء من الميزانية العامة للدولة.

¹ عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص50.

² القانون رقم 90-21، الجريدة الرسمية، مرجع سابق.

³ القانون رقم 90-21، المرجع نفسه.

الفرع الثاني : مراحل إعداد الميزانية العامة للدولة وأهميتها

أولا : مراحل إعداد الموازنة العامة

تختلف طرق إعداد الميزانية العامة للدولة من دولة إلى أخرى، كما تختلف الجهات التي تقوم بإعدادها تبعاً للنظام السياسي والاقتصادي المتبع، ولكن في معظم دول العالم تقريبا، تكون هذه المهمة من مهام السلطة التنفيذية التي تعمل بضوء التوجيهات المركزية، ولا شك أن قيام الحكومة بإعداد الميزانية العامة للدولة أمر طبيعي بحكم مسؤوليتها عن تسيير المرفق العام، وهي المسؤولة عن تنفيذ الموازنة، وبحكم اعتبار الميزانية العامة للدولة هي البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي لها.

أما تحضير قوانين المالية والتصويت عليها وتنفيذها ومراقبتها في الجزائر فيمر عبر المراحل التالية¹ :

1- مرحلة التحضير : يحتوي المشروع السنوي لقانون المالية على قسمين منفصلين :

ينص القسم الأول منه على الاقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية وكذا على السبل والوسائل الكفيلة بضمان التوازنات المالية التي أقرها المخطط الإنمائي السنوي.

ويقترح في القسم الثاني منه المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة في إطار الميزانية العامة للدولة بشأن نفقات التسيير والاستثمارات العمومية، كما يقترح فيه المبلغ الإجمالي للاستثمارات المخططة.

2- مرحلة التصويت : تكون إيرادات الميزانية العامة للدولة موضع تصويت إجمالي، وفضلا عن ذلك، يصوت بصفة إجمالية على ما يلي :

-نفقات التسيير الموزعة حسب كل دائرة وزارية،

-نفقات المخطط السنوي ذات الطابع النهائي الموزعة حسب كل قطاع،

-رخص تمويل الاستثمارات المخططة الموزعة حسب كل قطاع،

-إيرادات ونفقات كل ميزانية ملحقة،

-الحد الأقصى للنفقات المرخص بها.

3- مرحلة التنفيذ : وفقا للتوزيع المحدد في قانون المالية حسب كل دائرة وزارية وفور صدوره يشرع في توزيع نفقات

التسيير عن طريق التنظيم، ولا يجوز تعديل التوزيعات إلا حسب الشروط المنصوص عليها في القانون، وتنفذ نفقات

التسيير حسب كل فصل وكل مادة طبقا للإطار المقرر لهذا الشأن بموجب أحكام تنظيمية تحدد المدونة الميزانية الموحدة الضوابط.

لا يجوز صرف أية نفقة بما يتجاوز مبلغ الاعتمادات المفتوحة ضمن الشروط المحددة في القانون، ما لم تنص

أحكام تشريعية على خلاف ذلك.

¹ القانون رقم 84-17، الجريدة الرسمية، مرجع سابق.

- 4- مرحلة المراقبة (قانون ضبط الميزانية) :** يجب أن يكون قانون ضبط الميزانية، المقدم ضمن الشروط المحددة لهذا الغرض بموجب الأحكام القانونية السارية على ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، مرفوقا بما يلي :
- تقرير تفسيري يبرز شروط تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المعتبرة،
 - جدول تنفيذ الاعتمادات المصوت عليها ورخص تمويل الاستثمارات المخططة،
 - ويقر قانون ضبط الميزانية حساب نتائج السنة المشتمل على ما يلي :
 - الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الواضح بين إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة.
 - النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة.
 - نتائج تسيير عمليات الخزينة.
 - وأخيرا تعود للخزينة نتائج السنة المثبتة بمقتضى قانون الضبط.

ثانيا : أهمية الموازنة العامة

تتجلى أهمية الميزانية العامة للدولة من كونها تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن خلالها يتضح دور الدولة في التأثير على تلك الأنشطة، فالموازنة تستوعب جانبا مهما من الدخل القومي من خلال الموارد العامة المحصلة والإنفاق العام الذي بدوره يعتبر قوة دفع للاقتصاد وبذلك تكون المصدر الأساسي للاستثمار العام والاستهلاك العام وتوزيع الدخل القومي.

1- الأهمية الاقتصادية : لقد أصبحت الميزانية العامة للدولة في المالية الحديثة أهم وثيقة اقتصادية تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد وتوجيه الاقتصاد القومي، حيث لم تعد الموازنة أرقاما وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي، بل لها آثار في كل من حجم الإنتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعها وقطاعاته، فقد تستخدم الميزانية العامة للدولة لتحقيق هدف العمالة الكاملة كما تستخدم أيضا كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي...

وتعتمد استراتيجية الميزانية العامة للدولة في تحقيق ما سبق ذكره، على تغيير مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المناسب مستخدمة في ذلك الضرائب والنفقات، كما يجب أن يتوافق حجم الموازنة وتكوينها مع الظروف الاقتصادية للدولة بهدف تحقيق بعض الأهداف المرغوبة، وتجنب الآثار غير المرغوبة، ولهذا أصبحت الموازنة الأداة الرئيسية للتدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التوازن الاقتصادي، كما تعتبر جزءا من الخطة المالية وأداة لتنفيذها، وفي الأخير تعتبر الميزانية العامة للدولة كأداة للتأثير المقصود على الحياة الاقتصادية للدولة ومنه أصبحت عاملا هاما للحياة الاقتصادية في مختلف الدول.¹

¹ كردودي صبرينة، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الميزانية العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014. ص 117 .

2- الأهمية الاجتماعية : تستخدم الميزانية العامة للدولة كأداة لتحقيق أغراض اجتماعية، فهي تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة عديمة الدخل أو ذات الدخل المحدود، معتمدة في ذلك على الضرائب في المقام الأول ثم الإعانات في المقام الثاني، فإذا كانت الأساليب التوزيعية للمنح والإعانات تأخذ اتجاهها عكسيا للآثار التوزيعية للضرائب كما هو معروف في التحليل الاقتصادي، فالضرائب وعبؤها يختلف من فئة إلى أخرى تؤدي إلى تغيير شكل الدخل بعد الضرائب عنه قبلها.¹ أما النفقات العامة فبعضها ليست لها آثار توزيعية واضحة مثل نفقات خدمات الإدارة، والدفاع، والبعض الآخر قد تكون له آثار توزيعية على الدخل الحقيقي، مثل النفقات العامة على الخدمات التعليمية والصحية وذلك عندما تختلف منافعها لدى بعض الافراد عنها لدى البعض الآخر.²

2- الأهمية المحاسبية : تمر الموازنة بعدة مراحل من أهمها مرحلة الإعداد والتنفيذ، مع الاعتماد في ذلك على النظم والأساليب المحاسبية، وإن أهمية الموازنة من الناحية المحاسبية تبدو واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمسائها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يمسك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقا لطريقة ومدة اعتماد الموازنة، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للموازنة العامة، والذي يتضمن الإيرادات والمصروفات الفعلية التي حصلت أو صرفت خلال السنة المالية، وهكذا تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للموازنة العامة في مراحلها المتعددة لاسيما أنها تساعد في إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الميزانية.³

المبحث الثاني : فعالية التحصيل الضريبي في تحقيق توازن الموازنة العامة

إن الأهداف التي تسعى إليها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية بمختلف اتجاهاتها النقدية، الضريبية، الإنفاق،... إلخ، والتي تتمثل في استخدام الميزانية العامة كأداة من أدوات تحديد مستوى النشاط الاقتصادي والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال التقلبات الدورية. ولكي يتمكن النظام الضريبي لأي مجتمع على تحقيق تلك الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية في نسق متكامل فإنه يتعين رسم سياسة ضريبية معينة وتنفيذ برامجها.

المطلب الأول : الوسائل الجبائية لتغطية عجز الميزانية

إن تحديد وظائف السياسة الجبائية يسهل في إيضاح العلاقة بين عجز الميزانية والجبائية، حيث تتخذ الدولة وسائل قانونية تفرض وتوجه بها زيادة جديدة للإيرادات الجبائية حتى تستطيع تغطية العجز في الميزانية، وتتمثل هذه الإجراءات في قانون المالية وتقديم ملاحظات حول الميزانية.

¹ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر : 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص138.

² كردودي صبرينة، مرجع سابق، ص118

³ كردودي صبرينة، المرجع نفسه، ص118.

الفرع الأول : قانون المالية

عرض قانون المالية في الجزائر لأول مرة في عهد الاحتلال الفرنسي من خلال الأمر الصادر في 02 جانفي 1959، وهو تاريخ إدخاله في التشريع الفرنسي، وهذا القانون بقي ساري المفعول في الجزائر إلى غاية 1984، حيث أن قانون المالية هو عملية ترخيص قانونية لتطبيق ما جاء في الميزانية، وهذا يعني إعداد الحكومة لمشروع قانون المالية في الجزائر علما أن المجلس الوطني لقيادة الثورة كان السلطة التشريعية المخولة بالتصديق على اقتراح الحكومة لهذا المشروع، وحاليا المجلس الشعبي الوطني، ولقانون المالية عدة تعاريف أهمها :

-التعريف التقليدي : قانون المالية هو الذي يحدد طبيعة المبالغ المخصصة لموارد وأعباء الدولة وأخذ بعين الاعتبار التوازن الاقتصادي والمالي.

-**التعريف الحديث** : عرف المشرع الجزائري قانون المالية السنوي على أنه يقدم ويرخص قانون المالية للسنة بمجمل موارد الدولة وأعبائها، وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الائتماني السنوي، كما أنه يقدر ويرخص النفقات الموجهة للتجهيزات العمومية وكذا النفقات برأس المال¹.

إضافة إلى المجالات المخصصة للقوانين العضوية بموجب الدستور، يشرع البرلمان بقوانين عضوية في المجالات المنصوص عليها في الفقرة 6 من القانون المتعلق بقوانين المالية 17/84، وهذا بموجب نص المادة 123 دستور 1996.

قانون المالية هو الرخصة التشريعية التي تسمح من خلالها بالقيام بعمليات الميزانية من نفقات وإيرادات، وهو ينقل الميزانية من مجرد مشروع إلى قانون ملزم بالتنفيذ، وله قسمين : قسم يتعلق بالإجراءات الجديدة، وقسم يتعلق بميزانية الدولة وحصص الوزارات، فالميزانية العامة تمثل جزء من قانون المالية، وتنص المادة 2 من قانون 17/84 أن قانون المالية هو قانون يقر ويرخص لكل سنة مدنية مجمل مواردها وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة للتجهيزات العمومية وكذا النفقات، وله عدة أنواع تتمثل في :

أولا : قانون المالية السنوي

يتضمن هذا القانون الاعتمادات السنوية بشكل تشريعي الذي يتصدر فيه، وكذلك الحسابات الملحق، حيث يقوم بتحديد مختلف النفقات والإيرادات بالنسبة للسنة، وفي ظهور عجز في الميزانية العامة تحاول الوزارة المعنية تحديد مجالات أخرى للوعاء الضريبي أو زيادة في حجم الاقتطاعات المالية.

ثانيا : قانون المالية التكميلي والمعدل

في حالة وجود عجز في الميزانية العامة للدولة، فإنه يصدر قانون تكميلي يقصد به تفسير التغيرات المتعلقة بالإيرادات الجبائية منها خاصة أو خلق إيرادات جديدة غالبا ما تكون الضرائب المفروضة على السلع الضرورية، تكون كفيلا بتحقيق التوازن الميزاني أو التقليل من حدة العجز.

¹ صالح الرويلي ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر ، جامعة وهران ، 2010 ، ص70.

ثالثا : قانون ضبط الميزانية

- هو وجه من أوجه الرقابة على عملية تنفيذ الحكومة للترخيصات الممنوحة لها من طرف البرلمان، كما يقوم هذا القانون بحساب نتائج السنة المقبلة كما يلي :
- الفائض أو العجز الذي ينتج عن الفرق الواضح بين النفقات والإيرادات في الميزانية العامة،
 - النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة،
 - نتائج تسيير عمليات الخزينة،
 - ويكون قانون ضبط الميزانية مرفوقا بما يلي :
 - تقدير تفسيري يبرز شروط تنفيذ الميزانية للسنة المقبلة،
 - جدول تنفيذ رخص تمويل الاستثمارات المخططة.

الفرع الثاني : أهمية قانون المالية

- نستنتج من التعاريف السابقة أهمية قانون المالية وهذا كما يلي :
- إن قانون المالية بالإضافة إلى أنه عملية تشريعية فهو عملية سياسية استمدت أهميتها من تطوير المؤسسات القانونية، كما أنه عملية لها طابع اقتصادي واجتماعي،
 - قانون المالية هو عملية تقديرية لأنه يتضمن جداول حسابية ومقارنة بين الإيرادات المتوقعة والأعباء التي تستنفذ، وباعتباره عملية تقديرية فهو يتميز بأنه :
 - عملية تخلص قانونية لما جاء في الميزانية،
 - يعرض كعمليات تحليلية لهذه الأعباء والإيرادات المفصلة،
 - عمليات حسابية إجمالية لجميع الأعباء والموارد للسنة القادمة،
 - عملية مقارنة خاصة تخلص إلى توازن نهائي بشكل مبدئي بين الإيرادات والنفقات¹.

المطلب الثاني : حدود الجباية في تغطية عجز الميزانية

- برغم الدور المميز الذي تكتسبه الجباية كوسيلة مالية تستخدمها الدول للتأثير في الحياة المالية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه يواجه صعوبات قد تكون عائق أمام سياسات الدولة، وتكمن هذه الصعوبات في عاملين أساسيين هما عامل الإنفاق وعامل الإدارة، فالعامل الإنفاقي يرجع إلى التزايد المفرط في نفقات الدولة، وصعوبة التحكم في هذه الظاهرة.
- يتعين على الحكومة مراعاة الاقتصاد في إنفاقها، ولا يعني ذلك الحد من الإنفاق والتقليل منه ولكن يقصد به حسن التدبير والسعي إلى تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة.

¹ صالح الرويلي، المرجع نفسه، ص71.

أما العامل الإداري فهو يؤثر بطبيعته على الحصيلة الجبائية ويظهر ذلك عن طريق الزيادة في هذه الأخيرة أو الحد منها، ويتوقف كل هذا على الصعوبات التي تعيق الإدارة في أداء مهامها، وبالمقابل ينعكس على تردي الحصيلة الجبائية.

ومن هذا سوف نحاول تبين ما سبق وذلك بالتطرق إلى صعوبات التحكم في الإنفاق أو عراقيل السيطرة على الإنفاق في الفرع الأول، وكذلك ما يجب مراعاته من أجل الوصول إلى إدارة جبائية فعالة تتماشى مع متطلبات المرحلة الراهنة وذلك في الفرع الثاني.

الفرع الأول : صعوبات التحكم في الإنفاق

تعمل الدولة على الضبط في حجم النفقات كوسيلة ولو مؤقتة حتى تتمكن من العمل على جعل الإيرادات كافية لتغطية أوجه الإنفاق العامة للدولة نظرا لتعدد نفقاتها وتزايدها، وفي حالة حدوث عجز في الميزانية يرجع ذلك إلى ظاهرة الزيادة في النفقات العامة، مما يؤدي بالدولة إلى التحكم في ضبطها ووضع حلول لها.

وقد عبر الاقتصادي الألماني "أدولف فاجنر" عن ظاهرة ازدياد النفقات العامة بقانونه المصري الذي أثبت أن كل الأمم السائرة في طريق التطور يزداد نشاطها المالي العام ازديادا مطردا من حيث الكم والكيف بنسبة أكبر من نسبة تعداد السكان بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة مطردة في نسبة الإنفاق العام مقارنة بالدخل القومي بسبب التقدم الصناعي وما رافقه من ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الحاجات العامة التي تسعى الدولة لإتباعها¹.

وتشير الدراسات التحليلية لظاهرة النفقات العامة أن هذه النفقات تزداد أثناء الفترات غير العادية كالحرب والاضطرابات الاجتماعية... إلخ، مما يدفع السلطة العامة إلى البحث عن موارد لزيادتها عن طريق رفع قيمة الضرائب والرسوم، لمواجهة زيادة النفقات العامة، ومنه يمكن تمييز الزيادة في النفقات العامة بين أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية : الأولى، تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات دون الزيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة، أما الثانية، فهي التي تؤدي إلى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات في إقليم معين إذا ظل سكانه ومساحته بدون تغيير².

أولا : الأسباب الظاهرية

ويمكن بدورها إرجاعها إلى الأسباب التالية :

1-رفع الدعم : إن إجراء عملية رفع الدعم على الأسعار بغية تحريرها تؤدي إلى رفع مستوى الأسعار للسلع والخدمات وخاصة الاستهلاكية، ونظرا لما يترتب على هذا الإجراء من اختلالات اجتماعية تعمد الدولة على التكفل بالطبقات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف كما هو الحال بالجزائر، بإنشائها للشبكة الاجتماعية، إضافة إلى ذلك أن نفقات تسيير مرافق مؤسسات الدولة متعلقة بإجراء رفع الدعم وهذا ما يؤدي إلى الزيادة في حجم النفقات.

¹ عبد الكريم بركات، دراسة في الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، دون سنة، ص360.

² فحطان السيوني، اقتصاديات المالية العامة، دار الطلاب للدراسات والترجمة والنشر، 1989، ص304.

2- زيادة النمو الديموغرافي : إن هذه المشكلة تتفاقم في الدول النامية التي يزداد سكانها بشكل مستمر، والزيادة السكانية تعني الزيادة في النفقات العامة، لأن الدولة عليها أن تلي احتياجات مواطنيها من أمن، تعليم، تنمية... إلخ، أي وجوب تخصيص مبالغ مالية لتلائم هذه الزيادة، وأيضا فيما يتعلق بالبنية والهيكلية للسكان فإن تغييرها بحاجة إلى إنفاق، فمثلا زيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة لهم من رعاية للأمومة وتعليم وتأهيل وصحة... إلخ، كما أن ارتفاع متوسط الأعمار وزيادة عدد كبار السن، يعني تخصيص مبالغ إضافية بزيادة المعاش التقاعدي، وارتفاع نسبة البطالة يعني زيادة الانفاق على المخصصات المالية المعدة للعاطلين عن العمل¹.

3- انخفاض القيمة الحقيقية للنقود : ويعبر عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي نستطيع الحصول عليها بوحدة النقد الواحد، وهو ما يعرف أيضا بالقوة الشرائية للنقود والملاحظ أن في جميع دول العالم، أن أسعار السلع والخدمات في ارتفاع مستمر، مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة النقود وقوتها الشرائية بالحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات بعد ارتفاع أسعارها، وإن انخفاض القوة الشرائية للنقود يعني الزيادة في المبالغ المخصصة للإنفاق العام، إذن هناك علاقة ما بين قيمة النقود والنفقات العامة².

فانخفاض قيمة النقود يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، والعكس صحيح، هذا للمحافظة على حجم السلع والخدمات المشتراة.

4- اختلاف طرق الحسابات القومية : في الماضي كانت الميزانية العامة تظهر المبالغ الرقمية للإيرادات والنفقات العامة بعد أن تتم المقاصة المباشرة بين الإيرادات والنفقات، فإذا ظهر فائض أو عجز، يظهر في الميزانية العامة، وبعد أن أتبع مبدأ عمومية الميزانية حيث لا يجوز إجراء مقاصة ما بين الإيرادات والنفقات وجب إدراج جميع الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة باستخدام ما يطلق عليه بطريقة الموازنة الإجمالية، وفي بعض الدول تدخل هناك بعض البنود الجديدة للإيرادات والنفقات دون أي تغيير في الحجم الحقيقي للإنفاق العام³.

ثانيا : الأسباب الحقيقية

وتتمثل فيما يلي :

- 1- أسباب اقتصادية :** بالرغم من اختلاف النظام السياسي السائد من بلد لآخر فإن ثمة أسبابا اقتصادية تقف وراء ظاهرة ازدياد الانفاق العام في المجتمعات الحديثة أهمها :
 - تطور الدخل القومي
 - تطور دور الدولة مع تطور الفكر السياسي الاقتصادي.

¹ عبد الكريم بركات، مرجع سابق، ص361.

² طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ص36.

³ طارق الحاج، المرجع نفسه، ص137.

- 1- أسباب إدارية :** إن تعدد وظائف الدولة خلق العديد من الوزارات والإدارات للقيام بهذه المهام يؤدي إلى الزيادة في حجم النفقات العامة للدولة خاصة إذا تعلق الأمر ب :
- الزيادة في العاملين
 - التنظيم الإداري السيئ.
- 2- أسباب اجتماعية :** إن تعدد الحاجات الاجتماعية ووجود التباين الطبقي بين الفئات الاجتماعية أوجب على الدولة التكفل بالمتطلبات الاجتماعية للفئات ذات الدخل الضعيف، فتفشي البطالة وغلاء المعيشة نتيجة الاختلالات الهيكلية التي مست الاقتصاد الوطني أرغم الدولة على انتهاج سياسة إنفاقية عاجلة تحد من التدهور الاجتماعي وذلك عن طريق تقديم إعانات لتشغيل الشباب وتدعيم بعض أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية والتكفل الصحي والتربوي لهذه الفئات.
- 3- أسباب مالية :** إن لجوء الدولة إلى القروض والإصدار النقدي لتغطية عجز ميزانيتها يساهم بشكل كبير في زيادة حجم الإنفاق بالقروض باعتبارها وسيلة غير تضخمية بمقارنتها بالإصدار النقدي، إلا أنها تولد الندرة، ولاعتبار أن العرض غير مرن ترتفع الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع النفقات، نفس الشيء بالنسبة إلى الإصدار النقدي الذي يولد كتلة نقدية زائدة لا تجد لها مقابل في السوق، مما يخلق اضطراب في موازين العرض والطلب، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والنفقات.

الفرع الثاني : الإدارة الجبائية الفعالة

لكي تستطيع الجباية أن تؤدي أهدافها وخاصة الهدف التمويلي يجب بطبيعة الحال أن تتوفر لدى الإدارة كل الإمكانيات الضرورية وأن توفر أفضل الطرق وأحسن الأساليب سواء في الربط أو في التحصيل، لكن الإدارة الجبائية تعاني من التسبب واللامبالاة بسبب ضعف إمكانياتها البشرية في غياب العناصر المؤهلة والكفاءة القادرة على القيام بما أوكل إليها على درجة عالية من الوعي، بالإضافة إلى النقص الفادح في الإمكانيات المادية الضرورية للقيام على أحسن وجه بوظائفها وفي أوقاتها المحددة، جعلها تحيد عن أداء وظائفها الأساسية مما يستوجب القيام ببعض الإجراءات والتدابير الملائمة والإجبارية لكل إصلاح جبائي لضمان التطبيق والتجسيد الأمثل لهذه الإصلاحات الرامية إلى تحقيق مردودية فعالة والتحويلات الراهنة فرضت على الإدارة الجبائية أن تأخذ المكانة الرائدة والمنوطة بها في الاقتصاد وذلك بتحسين إمكانياتها ووسائلها.¹

أولا : الوسائل البشرية

أدت الحاجة المتزايدة للدولة إلى تزايد في حجم إيراداتها مما أصبح من الضروري تطور النظام الجبائي واقتباس فنون ضريبية متقدمة وإدخال ضرائب جديدة وكذا إخضاع عدد أكبر من الأنشطة والقطاعات للاقتطاعات الجبائية، مطلبا

¹ حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص38.

لإيجاد إدارة جبائية ذات كفاءة عالية وأن الاختلال أصبح واضحا بين وظائف هذه الإدارة وبين إمكانياتها البشرية والذي يعد من أكبر العوائق التي تواجهها وليست الكفاءة وحدها هي التي تمثل الضعف الذي تعاني منه الإدارة الجبائية وإنما للجانب الكمي دوره في ذلك وهذا مقارنة بعدد المفتشات والقباضات الموجودة بالعدد الهائل من الأنشطة الممارسة.

ثانيا : الوسائل المادية

من البديهي أن يتوفر جهاز إداري قادر على القيام بمهامه على أحسن وجه يفرض إضافة إلى تحسين الامكانيات البشرية توفير الوسائل المادية وحيث أن السير العادي للمصالح الجبائية على كل المستويات يحتم التعزيز والتدعيم بالوسائل فإن تسيير مرافق ومصالح الإدارة الجبائية تتطلب وسائل حديثة، تؤدي إلى رفع مستوى الخدمات، وهذا ما نلاحظه في مختلف المصالح الجبائية في بلادنا والمتمثلة في :

- وسائل النقل
- اللوازم والتجهيزات
- المقرات الإدارية.

المبحث الثالث : الأدبيات التطبيقية للتحصيل الضريبي والميزانية العامة للدولة

بغرض إثراء موضوع البحث تم الاطلاع على بعض الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع أو جزء منه ومن بينها .

المطلب الأول : الدراسات السابقة لموضوعي التحصيل الضريبي والميزانية العامة للدولة

تم تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع مشابهة إلى فرعين :

الفرع الأول : الدراسات المحلية

أولا : بوزيد سفيان، عوائد التحصيل الجبائي ومساهمتها في الميزانية العامة للدولة-

حالة الجزائر : 2000-2010

البحث عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، قدمت على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة تلمسان سنة 2016، وتدور إشكالية البحث حول المدى الذي يمكن من خلاله لنظام التحصيل الجبائي أن يساهم في تمويل الميزانية العامة للدولة و مدى كفاءته وفعاليتها في تحقيق سيولة مالية تدفع بوتيرة الاقتصاد الوطني، ويهدف هذا البحث إلى الاهتمام بالطرق والآليات الحديثة المعتمدة في تحصيل الضرائب التي من شأنها أن تؤدي إلى رفع الحصيلة الضريبية من أجل الوصول إلى الأسس والقواعد التي يتميز بها النظام الضريبي الفعال، وذلك من خلال دراسة حالة الجزائر للفترة (2000- 2010)، بالاعتماد على المنهج التاريخي لسرد تطور النظام الجبائي الجزائري، والمنهج الوصفي لشرح عملية التحصيل الجبائي، والمنهج التحليلي لدراسة تطور حصيلة الإيرادات الضريبية، وقد انتهى البحث بعدة استنتاجات كان أهمها ما يلي :

- نظام التحصيل الجبائي الجزائري هو نظام متكامل لكثرة قوانينه، ولكنه غير متطور لانعدام التطبيق،
- الجباية العادية تأخذ مكانة ثانوية مقارنة بالريع البترولي، مما يؤدي إلى عدم وضوح السياسة الجبائية المتبناة،
- القرارات الجبائية المتخذة من حين لآخر، ما هي إلا إجراءات لتسيير ظرف معين، تفقد محتواها بمجرد زوال الظرف الذي أنجرت عنه،
- السياسة الضريبية في الجزائر حققت العديد من التطورات، غير أنها لم تستطع أن تحقق هدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

وأخيرا، أوصى الباحث بضرورة إدراج التكوين والثقافة الضريبية ضمن البرامج التربوية بهدف نشر الوعي الضريبي وترسيخه لدى المجتمع، والمواصلة في إجراءات تبسيط النظام الجبائي الجزائري.

ثانيا : محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر

البحث عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قدمت على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة بسكرة سنة 2015، وتدور إشكالية الدراسة حول امكانية تحليل أو قياس فعالية ونجاعة عملية تأسيس وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم وإرساء قواعد حقيقية لها اعتمادا على مؤشرات الأداء للمنظومة الجبائية. وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع تسيير المنظومة الجبائية بالجزائر، وآفاق تطويرها اعتمادا على مؤشرات الأداء لعينة الدراسة، حيث تقوم هذه الدراسة على واقع تحليل فاعلية المصالح الجبائية للمديريات الولائية للضرائب (سطيف، بجاية، المسيلة، البويرة، برج بوعرييج)، خلال فترة الدراسة الممتدة من 2004 إلى 2011، وهذا بتحليل مؤشرات الأداء لمجمل خصائص تحصيل الضرائب، من التأسيس والتحصيل والرقابة والمنازعات، وكذلك الموارد البشرية والعلاقات العمومية لها، وهذا على مستوى المصالح الجبائية لعينة الدراسة، واعتماد نتائج هذه الدراسة من أجل الحكم على نجاعة النظام الجبائي الجزائري وتجاوبه مع متطلبات التمويل للخزينة العمومية، والبيئة الاقتصادية المحلية والدولية من جهة، وتوقعات المجتمع الجبائي ككل من جهة أخرى.

وقد انتهى البحث بعدة استنتاجات كان أهمها ما يلي :

- يؤدي انعدام الوعي الضريبي إلى التأثير السلبي على حصيلة الضريبة،
- وجود نسبة ضعيفة من الخاضعين يقومون بسداد الضريبة المقررة عليهم والمستحقة في آجالها القانونية، مع ضعف المتابعة في التحصيل الإجباري،
- كثرة التصريحات الجبائية وأيضا التحصيلات غير المؤسسة جبائيا تخلق فجوة بين الإدارة الجبائية والخاضعين مما يرهق الإدارة الجبائية ويجعلها تخسر الكثير من الوقت والجهد البشري الموجه لفك مثل هكذا نزاعات.
- وأخيرا اقترح الباحث اعتماد وتفعيل بنية تشاركية وطنية من الأكاديميين بالجامعات وخبراء المهنة للوصول إلى منظومة جبائية قوية ورائدة.

الفرع الثاني : الدراسات الأجنبية

أولا : دراسة جون برونولو¹ (Jone Brondolo, 2009)،

بعنوان : تحصيل الضرائب خلال الأزمة الاقتصادية: التحديات والخيارات السياسية

(Collecting Taxes During an Economic Crisis: Challenges and Policy

Options)

تمت هذه الدراسة تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وقد تناولت تحصيل الضرائب خلال الأزمات الاقتصادية، حيث أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تشكل تحدي كبير للإدارة الضريبية في ظل الانكماش الاقتصادي، وأشارت الدراسة إلى أن الانكماش الاقتصادي يؤدي سلبا إلى تقليل الامتثال الطوعي لدفعي الضرائب، وكذلك فإن تراجع الامتثال الطوعي من قبل المكلفين قد يكون له آثار معاكسة على الاقتصاد، إضافة إلى إعاقه بناء القواعد الضريبية على المدى المتوسط، وقد خرجت هذه الدراسة بتوصيات من أهمها، تشجيع الإدارة الضريبية على وضع استراتيجية للامتثال الضريبي تتمحور حول هدفين: احتواء النمو في عدم الامتثال ومساعدة دافعي الضرائب على مواجهة الأزمة. ولتحقيق هذه الأهداف، تم تحديد أربع مجموعات من التدابير:

1- توسيع نطاق المساعدة المقدمة إلى دافعي الضرائب؛

2- إعادة التركيز على مخاطر تطبيق أعلى المداخل

3- إدخال إصلاحات تشريعية تسهل عملية الإدارة،

4- تحسين برامج الاتصال والتوعية

أما - العفو الضريبي والوقف الاختياري لعمليات مراجعة الحسابات - فهي نتائج غير متكافئة وينبغي تجنبها.

هذا وينبغي للبلدان أن تضع في الاعتبار عند تنفيذها للاستراتيجية المقترحة النقاط الرئيسية التالية :

- الإنذار المبكر بمخاطر عدم الامتثال وهو أمر حاسم لتخفيفها،

- ضرورة إنشاء فريق رفيع المستوى داخل الإدارة الضريبية لتنسيق ووضع استراتيجية للأزمة،

- الدعم الحكومي للإدارة الضريبية هو أكثر أهمية من أي وقت مضى خلال الأزمة،

- وأخيرا، يجب على إدارات الضرائب مواءمة استراتيجيات الامتثال على المدى القريب وخطط التحديث المتوسطة

الأجل.

¹ John Brondolo, **Collecting Taxes During An Economic Crisis: Challenges and Policy Options.**

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/spn/2009/spn0917.pdf>, (19/04/2018, 13h27).

ثانيا : دراسة باتريك إمام و دافينا جاكوبس¹

(Patrick A. Imam and Davina F Jacobs, 2007)

بعنوان: تأثير الفساد على الإيرادات الضريبية في الشرق الأوسط

(Effect of Corruption on Tax Revenues in the Middle East)

قدمت هذه الدراسة إلى المؤتمر ال 63 للمعهد الدولي للمالية العامة الذي عقد من 27 إلى 30 أوت 2007 في جامعة Warwick تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الفساد على الإيرادات الضريبية في الشرق الأوسط، وتقدر هذه الدراسة كذلك تأثير الفساد على القدرة المولدة للدخل للفتات الضريبية المختلفة في الشرق الأوسط. وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة أن انخفاض حصيللة الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هناك بالمقارنة مع المناطق الأخرى ذات الدخل المتوسط يعزى جزئيا إلى الفساد، وبعض الضرائب أكثر تضررا من غيرها. ويبدو أن الضرائب التي تتطلب تفاعلا متكررا بين مصلحة الضرائب والمكلفين، مثل الضرائب المفروضة على التجارة الدولية، أكثر تأثرا بالفساد من معظم أنواع الضرائب الأخرى. ويشير ذلك إلى أنه إذا احتاجت الحكومات إلى زيادة الإيرادات الضريبية بطريقة تقلل من التشوّهات وتعظم الرفاهية الاجتماعية، فعليها أن تنفذ الإصلاحات التي تقلل من الفساد أو تزيد الإيرادات من فئات الضرائب الأقل عرضة للفساد.

المطلب الثاني : مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

بعد العرض الموجز لبعض الدراسات المحلية والأجنبية، سيتم تبيان أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين الدراسة

الحالية وذلك على النحو الآتي :

الفرع الأول : المقارنة مع الدراسات المحلية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (1-2) : مقارنة بين الدراسات المحلية السابقة والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات المحلية السابقة		الدراسات البيان
	محمد لعلاوي 2015	بوزيد سفيان 2016	
2018	قواعد تأسيس وتحصيل الضرائب	مساهمة التحصيل الجبائي في تمويل الميزانية العامة للدولة	موضوع الدراسة
فعالية التحصيل الضريبي وأثره على الميزانية العامة للدولة			

¹ Patrick A. Imam and Davina F. Jacobs, **Effect of Corruption on Tax Revenues in the Middle East**.
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07270.pdf>, (25/04/2018, 20h30).

2018-1988 الجزائر	2011 -2004 الجزائر	2010 -2000 الجزائر	فترة ومكان الدراسة
الجزائر	المديريات الولائية للضرائب للولايات (سطيف، بجاية، المسيلة، البويرة، برج بوعريريج)	الجزائر	عينة الدراسة
الإيرادات الجبائية، النفقات العامة	مؤشرات الوعاء، مؤشرات التحصيل، مؤشرات الرقابة، مؤشرات المنازعات، مؤشرات الموارد والعلاقات العمومية	الإيرادات الضريبية رصيد الموازنة العامة	متغيرات الدراسة
المنهج الوصفي لعرض أدبيات موضوع الدراسة المنهج التحليلي في الدراسة القياسية اعتمادا على نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR جداول الإيرادات النهائية، وجداول توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في الميزانيات التقديرية المنشورة في قوانين المالية للجزائر	المنهج التاريخي المنهج الوصفي التحليلي منهج دراسة الحالة مؤشرات الأداء للمنظومة الجبائية	المنهج التاريخي المنهج الوصفي التحليلي (إحصائيات بنك الجزائر المتعلقة بتطور الميزانية العامة للدولة لفترة الدراسة)	منهج وأدوات الدراسة
-الزيادة في الانفاق الحكومي لفترة سابقة تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع النفقات العامة في الفترة الحالية. -تغيرات الانفاق الحكومي لا تتسبب في تغيرات الإيرادات العامة . -تغيرات الإيرادات العامة تتسبب في تغيرات النفقات العامة بمعنى وجود علاقة سببية.	انعدام الوعي الضريبي و ضعف المتابعة في التحصيل الإجباري يؤدي إلى التأثير السلبي على حصيلة الضريبة	السياسة الضريبية في الجزائر لم تستطع أن تحقق هدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية	النتائج

المصدر : من إعداد الطالبان بناء على الدراسات السابقة

الفرع الثاني : المقارنة مع الدراسات الأجنبية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (1-3) : مقارنة بين الدراسات الأجنبية السابقة والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات المحلية السابقة		الدراسات البيان
	Patrick A. Imam and Davina F Jacobs 2007	Jone Brondolo 2009	
2018	أثر الفساد على الإيرادات الضريبية وعلى القدرة المولدة للدخل	تحصيل الضرائب خلال الأزمات الاقتصادية	موضوع الدراسة
2018-1988 الجزائر	2003 - 1990 الولايات المتحدة الأمريكية	2008 - 1995 الولايات المتحدة الأمريكية	فترة ومكان الدراسة
الجزائر	الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، عمان، السودان، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن	دول الاتحاد الأوروبي، سنغافورة، أستراليا، نيوزيلندا، جنوب أفريقيا	عينة الدراسة
الإيرادات الجبائية، النفقات العامة	نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، حصة الزراعة في الاقتصاد، الانفتاح، التضخم، الفساد، الضرائب المختلفة	الرسم على القيمة المضافة، فجوة الإنتاج	متغيرات الدراسة
المنهج الوصفي لعرض أدبيات موضوع الدراسة المنهج التحليلي في الدراسة القياسية اعتمادا على نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR جداول الإيرادات النهائية، وجداول توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في الميزانيات التقديرية المنشورة في قوانين	دراسة قياسية اعتمادا على نتائج الانحدار ونظام system-GMM (generalized-method-of-moments) - احصائيات صندوق النقد الدولي لإيرادات مختلف الضرائب المفروضة في البلدان عينة الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي منهج المقارنة منهج دراسة الحالة	منهج وأدوات الدراسة

المالية للجزائر	- مؤشر الفساد الدولي ICRG		
<p>- الزيادة في الانفاق الحكومي لفترة سابقة تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع النفقات العامة في الفترة الحالية.</p> <p>- تغيرات الانفاق الحكومي لا تسبب في تغيرات الإيرادات العامة .</p> <p>- تغيرات الإيرادات العامة تسبب في تغيرات النفقات العامة بمعنى وجود علاقة سببية.</p> <p>- تبين دراسة دوال الاستجابة والتي تتمثل في تطبيق الصدمات الهيكلية على النموذج أن جميع المتغيرات تعود إلى نقطة التوازن في المدى الطويل.</p>	<p>- الضرائب المختلفة لا تتأثر بالتساوي بدخل الفرد، وحصصة الزراعة، والانفتاح، والتضخم، والفساد لأن الضرائب المختلفة لها محددات مختلفة</p> <p>- انخفاض حصيلة الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يعزى جزئيا إلى الفساد</p>	<p>الانكماش الاقتصادي يؤدي سلبا إلى تقليل الامتثال الطوعي لدافعي الضرائب، وبالتالي إعاقه بناء القواعد الضريبية على المدى المتوسط</p>	<p>النتائج</p>

المصدر : من إعداد الطالبان بناء على الدراسات السابقة

خلاصة

تم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول التحصيل الضريبي وأهم مصادره، بالإضافة إلى الميزانية العامة للدولة من خلال مكوناتها، مراحل إعدادها وأهميتها بالنسبة للدولة مع ذكر العلاقة بين التحصيل الضريبي والميزانية العامة للدولة، حيث تبين مدى الأهمية الكبيرة التي تكتسبها عملية التحصيل الضريبي، والتي أصبح تأثيرها من المسلمات لتحقيق التوازن في الموازنة العامة، كذلك فعاليتها من المعايير الهامة التي يقاس على أساسها تطور النظام الضريبي للدولة.

أيضاً، تم التطرق إلى بعض الدراسات السابقة للموضوع ومقارنتها مع الدراسة الحالية، حيث تبين أنها تتفق وتختلف حسب منهج الدراسة المتبع، وطريقة ووسائل المعالجة، وحجم العينة وطبيعتها.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر الإيرادات الضريبية
على الإنفاق العام

تمهيد

خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي الخاص بالدراسة، والمتعلق بقياس أثر الإيرادات الضريبية على النفقات العامة في الجزائر، ومن أجل الوصول إلى هدف الدراسة، سيتم التطرق إلى الجانب النظري المتعلق بالتقنيات المستخدمة في التحليل والقياس، ولتقدير النموذج باستخدام تقنية نماذج الانحدار الذاتي- من خلال الكشف عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة- سيتم التطرق إلى دراسة السببية، وأثر الصدمات الناشئة عن المتغيرات الاقتصادية، ثم تحليل التباين ولأجل تحقيق هذه الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة**المبحث الثاني : نتائج الدراسة**

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، من خلال التعريف بالعينة محل الدراسة ومصادر بياناتها وكذلك الإطار القياسي المتبع في التحليل. وسيتم في هذه الدراسة على نموذج من نماذج الاقتصاد القياسي والمتمثل في نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، من أجل تحديد أثر الإيرادات الضريبية على النفقات العامة بالجزائر كونه النموذج الملائم لبيانات هذه الدراسة.

المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج من نماذج الاقتصاد القياسي والمتمثل في نموذج أشعة الانحدار الذاتي من أجل تحديد أثر الإيرادات العامة على الانفاق العام في الجزائر كونه النموذج الملائم لبيانات هذه الدراسة.

الفرع الأول : مجتمع الدراسة

تركز هذه الدراسة القياسية على تقديرات قوانين المالية السنوية لدولة الجزائر بالنسبة للإيرادات المتوقعة والنفقات المدرجة في ميزانتي التسيير والتجهيز خلال الفترة (1988-2018).

الفرع الثاني : متغيرات الدراسة

سيتم اختيار متغيرات الدراسة اعتماداً على النظرية الاقتصادية والنماذج القياسية المستخدمة في التحليل، وتمثل تلك المتغيرات في ما يلي:

أولاً : النفقات العامة

للتعبير عن هذا المتغير استخدمنا الرمز G للدلالة عليه، ويتمثل في مجموع ميزانتي التسيير والتجهيز، (المبالغ بآلاف دج).

ثانياً : الإيرادات الضريبية

للتعبير عن هذا المتغير استخدمنا الرمز REV للدلالة عليه، ويتمثل في جميع أنواع الضرائب المفروضة والمحصلة لصالح خزينة الدولة، (المبالغ بآلاف دج).

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة

إن اختيار الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الكلية لها دور هام في طريقة عرض المعلومات ودراستها وتحليلها ويعطي قيمة علمية، فمن خلاله يتسنى للباحث إثبات أو نفي الفرضيات، وكذا استنتاج نتائج نهائية للبحث.

الفرع الأول : مفاهيم حول الوسائل الإحصائية المستعملة

أولا : المفهوم و الخصائص الإحصائية لصفة استقرار السلسلة

1- تعريف السلسلة الزمنية

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة. ومعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا¹.

عند بناء السلسلة الزمنية، وقبل استخدامها في التحليل أو التنبؤ، لا بد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي تقدير وأي توقع. يشترط أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين، سواء أكان إقليميا أو ولاية أو مؤسسة² وأن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة.

تجدر الإشارة إلى أن السلاسل الزمنية عادة ما لا تعطى جاهزة وقابلة للتحليل مباشرة، حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة.

1- مكونات السلسلة الزمنية

عند دراستنا لظاهرة معينة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا من الزمن وجدنا أن قيم الظاهرة تتغير بتغير الزمن، والتي تكون تحت تأثير مجموعة من المؤثرات، منها ما هو بشكل منتظم يمكن حصرها، ومنها في شكل غير منتظم لا يمكن حصرها. أما العوامل التي يمكن حصرها فتتمثل في:³

1-1 مركبة الاتجاه العام: وهي تعبير عن التغيرات التي تحدث لمتغير ما خلال الزمن، فهي التي تدفع بمنحنائها بالاتجاه نحو الأعلى (الأسفل) إذا كان ميلها موجبا (سالبا)، فالتغيرات التي تطرأ على المتغيرة لا تكون واضحة في الأجل القصير بينما تكون واضحة في الأجل الطويل؛⁴

1-2 المركبة الموسمية: وتكون نتيجة تأثير عوامل خارجية وبشكل منتظم، وهي تغيرات تحدث بشكل منتظم في وحدات زمنية متتالية كشهر أو فصل معين أو يوم من أيام السنة؛

1-3 مركبة الدورات الاقتصادية: وهي تتجلى في السلاسل الزمنية الطويلة مبرزة انتقال الأحوال الاقتصادية، ومثال ذلك الدورات الاقتصادية والتجارية مثل الدورة الاقتصادية حسب "جوقلار"؛

¹ David et Michaud, La Prévision : Approche empirique d'une méthode statistique, Paris, Masson, 1989, p22.

² نصيب رجب، الإحصاء التطبيقي، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص 39.

³ محمد صلاح، المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2009-2010، ص 187.

⁴ Hocine hamadani , statistique descriptive , 1 er ed, alger, opu, 1999, p 231.

1-4 المركبة العشوائية : والتي تعني جميع التغيرات غير المنتظمة التي تطرأ على السلسلة الزمنية، وهي تحدث نتيجة عوامل غير قابلة للقياس¹.

ثانياً: السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة

السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة الزمنية التي لا تحتوي لا على اتجاه عام و لا على تقلبات موسمية²، و تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا توفرت الشروط الآتية :

ثبات متوسط القيم عبر الزمن :

$$E(Y_t) = E(Y_{t+m}) = \mu \quad \forall_t, \forall_m$$

ثبات التباين عبر الزمن :

$$Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \delta^2 \quad \forall_t$$

التغير مستقل عن الزمن : يكون التباين المشترك بين قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغير.

$$\beta Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = Y_k$$

إنه نادراً ما تحقق الأحداث التاريخية أو الزمنية الاقتصادية مسارات عشوائية مستقرة، و من أجل تحليل عدم إستقرارية السلاسل الزمنية، سيتم التمييز بين نوعين من المسارات :

- المسار من نوع TS (Trend Stationar) و يكتب هذا المسار كالتالي :

$$x_t = F_t + \varepsilon_t \quad \text{حيث } F_t \text{ هي دالة كثيرة الحدود للزمن، خطية أو غير خطية، و تمثل } \varepsilon_t \text{ مسار}$$

مستقر و مسار TS الأكثر بساطة يمثل بدالة كثيرة الحدود من الدرجة 1، إذن المسار TS هو خطي و يكتب

$$\text{كالتالي : } x_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t \quad \text{وهذا المسار غير مستقر لأن المتوسط } E(x_t) \text{ يرتبط بالزمن.}$$

بمعرفة $\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$ يمكن للمسار X_t أن يصبح مستقراً بحذف القيمة المقدر $\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$ من قيمة X_t في اللحظة t ، و في هذا النوع من النمذجة فإن الأثر الناتج عن صدمة أو عدد من الصدمات العشوائية في اللحظة t هو مؤقت أو انتقالي.

- المسار من نوع DS (Differency Stationar) :

إن المسارات DS يمكن إرجاعها مستقرة عن طريق استعمال مرشح الاختلافات:

¹ أحمد أكرم الشبلي، مبادئ الإحصاء، دار الحامة، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص22.

² Régis Bourbonnais, Econométrie, ed DUNOD, paris, 2015, p250.

حيث يمثل ε_t مسار مستقر β ثابت حقيقي، D عامل تغيير الوضع ويمثل d درجة أو ترتيب مرشح الاختلافات.

غالباً ما تمثل هذه المسارات باستعمال مرشح الاختلافات الأول ($d=1$) و يسمى مسار من الدرجة الأولى، و يكتب:

$$(1-D)x_t = \beta + \varepsilon_t \Leftrightarrow x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

و يسمح لنا إدخال الثابت β في المسار DS بتعريف مسارين مختلفين :

$$\beta = 0 \text{ يقال عن المسار DS أنه بدون انحراف.}$$

$$\text{ويكتب: } x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t$$

ولما ε_t هو تشويش أبيض، فإن المسار DS يحمل اسم نموذج السير العشوائي و هو كثيراً ما يستعمل في تحليل كفاءة الاسواق المالية.

و من أجل إرجاع الاستقرار للسير العشوائي، فإنه يكفي تطبيق مرشح الاختلافات الأولى على المسار:

$$x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t \Leftrightarrow (1-D)x_t = \varepsilon_t$$

$$\beta \neq 0 \text{ : يقال عن المسار DS أنه مع انحراف.}$$

$$\text{ويكتب } x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

و تتحقق استقراره هذا المسار باستعمال مرشح الاختلافات الأولى :

$$x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \Leftrightarrow (1-D)x_t = \beta + \varepsilon_t$$

في المسار DS تنعكس صدمة في لحظة معطاة بشكل لا نهائي على القيم المستقبلية للسلسلة و بالتالي اثر الصدمة هو دائم و في تناقص¹.

¹ بن سح حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR للفترة بين 1970-2010، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 59.

● اختبارات جذر الوحدة

إن الأعمال الأولى الخاصة باختبار الجذور الوحودية تتمثل في أعمال (1976) Fuller وأعمال Dickey- (1979-1981) Fuller وهي الأكثر استعمالاً نظراً لسهولة استخدامها، و بالإضافة عن هذه الأعمال هنالك عدة اختبارات للجذور الوحودية ظهرت فيما بعد من طرف اقتصاديين آخرين منها : Perron-Phillips و Dickey-Fuller augmenté¹

● اختبار Dickey Fuller :

يسمح هذا الاختبار بتوضيح صفة الاستقرار أو عدم الاستقرار لسلسلة زمنية، وهذا عن طريق تحديد اتجاه محدد أو عشوائي.²

و يوجد ثلاث نماذج قاعدية تستخدم في تشكيل هذه الاختبارات، حيث أن مبدأ هذه الاختبارات هو بسيط : إذا قبلت الفرضية H_0 في واحد من النماذج الثلاث فإن السلسلة تعتبر غير ساكنة.

[01] $X_t = \phi_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$: نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى :

[02] $X_t = \phi_1 X_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$: نموذج الانحدار الذاتي مع إدخال حد ثابت :

[03] $X_t = \phi_1 X_{t-1} + b_t + C + \varepsilon_t$: نموذج الانحدار الذاتي مع إدخال حد الاتجاه العام :

مع الفرضية العدمية : $H_0 : \phi_1 = 1$

إذا تحققت الفرضية H_0 فإن السلسلة X_t غير مستقرة مهما كان النموذج المأخوذ.

في النموذج الأخير [03]، إذا تم قبول $H_0 : \phi_1 < 1$ وكان المعامل b يختلف عن 0، فإن المسار من نوع TS، و يمكن إرجاعه مستقر عن طريق حساب الراسب مقارنة بالاتجاه المقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية.

و يمكن أن نشير إلى أنه لا يمكن اختبار الفرضية H_0 فيظل القواعد الإحصائية العادية لاختبار الفرضيات و لكن نستعمل جداول معدة خصيصاً بواسطة Dickey Fuller، حيث أن هذه الجداول هي جداول مماثلة لجداول

¹ محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد، ط1، الجزائر، 2011، ص 206 .

² محمد شيخي، المرجع نفسه، ص 207.

Student-t، و قد اختار الكتاب اختبار القيمة $1 - \hat{\phi}_1$ في مكان $\hat{\phi}_1$ و هذا لأسباب إحصائية، و هذا الأمر

$$x_t = \phi_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$$

لا يعرقل عملية الاختبار، إذ تكتب

$$X_t - X_{t-1} = \phi_1 X_{t-1} - X_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = (\phi_1 - 1)X_{t-1} + \varepsilon_t$$

كذلك كما يلي :

إذن فهو نفس الشيء في اختبار الفرضية $H_0 : \phi_1 = 1$ أو $H_0 : \phi_1 - 1 = 0$ ، و لاختبار مدى استقرار السلسلة تتبع الخطوات التالية:

- نقدر بواسطة طريقة المربعات الصغر الاعتيادية المعلمة ϕ_1 والتي نسميها $\hat{\phi}_1$ ، وهذا بالنسبة للنماذج الثلاث.

- نقوم بحساب $t\hat{\phi}_1$ ، حيث تساوي هذه الأخيرة $\hat{\phi}$ مقسومة على الانحراف المعياري لها، كما أن $t\hat{\phi}_1$ هي بمثابة t لستيودنت.

- إذا كانت $t\hat{\phi}_1$ المحسوبة $t \leq$ الجدولية فإننا بطبيعة الحال نقبل الفرضية العدمية، أي السلسلة تحتوي على جذر وحدة، و بالتالي فهي غير مستقرة.

• اختبار Dickey-Fuller augmenté :

يعاني الاختبار السابق (DF) من عدة مشاكل، من بينها حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي، و من أجل تصحيح هذا المشكل نميز بين عدة اختبارات كاختبار ADF واختبارات (1988) Phillips-Perron.

ترتكز اختبارات ADF على ¹ :

$$[4] \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[5] \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$$

$$[6] \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t$$

¹ Régis Bourbonnais,(2003) , ipid ,p 234 .

P : درجة التأخير

$$P = \phi - 1$$

ويجري الاختبار بطريقة مشابهة لاختبارات DF البسيطة، فقط الجداول الاحصائية هي التي تختلف.

و يمكن تحديد قيمة P عن طريق معياري << Akaike >> و << Schwatz >> أو نطلق بقيمة هامة نوعا ما ل P

ونقدر النموذج بـ (P-1) تأخير، ثم (P-2) تأخير، إلى غاية أن يصبح معامل P^{ieme} تأخير ذا مدلول.

الفرع الثاني : التكامل المشترك

أولا : مفهوم التكامل المشترك Concept of Co intégration

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات على يد (1983) Granger و (1987) Engel، وارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقراره السلاسل الزمنية، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية بوكس-جينكينز والتقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ. تركز هذه التقنية على السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من استقرار السلاسل، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية¹.

ثانيا : خصائص درجة تكامل سلسلة زمنية وشروط التكامل المشترك

تكون سلسلة زمنية معينة متكاملة من الدرجة d حيث $X_t \rightarrow I(d)$ ، إذا تم حساب الفروقات d مرة من أجل جعل السلسلة مستقرة².

لتكن سلسلة زمنية X_{1t} مستقرة و سلسلة أخرى X_{2t} متكاملة من الدرجة 1 :

$$X_{1t} \rightarrow I(0)$$

$$X_{2t} \rightarrow I(1)$$

تعتبر السلسلة $Y_t = X_{1t} + X_{2t}$ غير مستقرة لأننا قمنا بجمع سلسلتين الأولى مستقرة و الثانية غير مستقرة تحتوي على اتجاه عام.

إذا كانت لدينا سلسلتان X_{1t} و X_{2t} متكاملتان من الدرجة d ، فما هي إذن درجة تكامل $X_{1t} + X_{2t}$ ؟

وما هي درجة تكامل $\alpha X_{1t} + \beta X_{2t}$ ؟ فالنتيجة تتوقف على معرفة إشارات المعاملين α و β وترتبط بوجود ديناميكية غير مستقرة مشتركة.

¹ محمد شيخي، مرجع سابق، ص 289.

² محمد شيخي، المرجع نفسه، ص 289.

نقول أن هناك تكامل مشترك بين السلسلتين X_t و Y_t إذا تضمنتا اتجاهها عاما عشوائيا بنفس درجة التكامل d و توليفة خطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل أقل.

$$X_t \rightarrow I(d) \quad \text{ليكن :}$$

$$Y_t \rightarrow I(d)$$

$$X_t, Y_t \rightarrow CI(d, b) \quad \text{بحيث } \alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \rightarrow I(d-b) \text{ مع } d \geq b \geq 0 \text{ نمز ب:}$$

حيث $[\alpha_1 \alpha_2]$ يسمى بشعاع التكامل المشترك.

في الحالة العامة، إذا كان لدينا k متغير، فإن :

$$X_{1t} \rightarrow I(d)$$

$$X_{2t} \rightarrow I(d)$$

...

$$X_{kt} \rightarrow I(d)$$

$$X_t = [X_{1t} X_{2t} \dots X_{kt}] \quad \text{نضع :}$$

إذا وجد شعاع تكامل مشترك $\alpha = [\alpha_1 \alpha_2 \dots \alpha_k]$ ذو بعد $(k, 1)$ بحيث $\alpha X_t \rightarrow CI(d-b)$ ،

فإن المتغيرات التي عددها k تحمل خاصية التكامل المشترك وشعاع التكامل المشترك هو α .

نضع : $X_t \rightarrow CI(d, b)$ مع $b > 0$.

ثالثا : اختبار علاقة التكامل المشترك

لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك، اقترح (1988) Johansen اختبارا يعتمد على القيم الذاتية

لمصفوفة يتم حسابها بإتباع الخطوتين التاليتين¹ :

الخطوة الأولى : حساب البواقي \hat{v}_t ; $\hat{\mu}_t$ انطلاقا من النموذجين التاليين :

$$\nabla Y_t = \hat{\Phi}_0 + \Phi_1 \nabla Y_{t-1} + \hat{\Phi}_2 \nabla Y_{t-2} + \dots + \hat{\Phi}_p \nabla Y_{t-p} + \mu_t$$

$$\nabla Y_{t-1} = \hat{\Phi}_0 + \Phi_1 \nabla Y_{t-1} + \hat{\Phi}_2 \nabla Y_{t-2} + \dots + \hat{\Phi}_p \nabla Y_{t-p} + v_t$$

¹ بن سبع حمزة، مرجع سابق، ص 119.

$$Y_t = \begin{pmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ \cdot \\ \cdot \\ Y_{k,t} \end{pmatrix} \quad \text{مع :}$$

μ_t و V_t هي مصفوفات البواقي ذات بعد k هو عدد المتغيرات و T عدد المشاهدات.

الخطوة الثانية : حساب مصفوفات التباين -التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية

نقوم بحساب أربع مصفوفات ذات بعد (k, k) انطلاقاً من بواقي التقدير $\hat{\mu}_t$ و \hat{V}_t :

$$\hat{\Sigma}_{uu} = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T u_t u_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{vv} = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T v_t v_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{uv} = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T u_t v_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{vu} = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T v_t u_t'$$

ثم يتم الحصول على k قيمة ذاتية للمصفوفة M ذات بعد (k, k) المحسوبة كما يلي¹ :

$$\hat{\Sigma}_{vv}^{-1} \hat{\Sigma}_{vu} \hat{\Sigma}_{uu}^{-1} \hat{\Sigma}_{uv}$$

$$\lambda_i \text{ مع } \lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i) \quad \text{انطلاقاً من هذه القيم الذاتية، نقوم بحساب الإحصائية}$$

القيمة الذاتية رقم i للمصفوفة M ، k عدد المتغيرات و r رتبة المصفوفة.

¹ بن سبع حمزة، المرجع نفسه، ص 120.

تتبع هذه الإحصائية قانوناً احتمالياً يشبه إلى حد بعيد توزيع χ^2 مجدولاً بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها Johansen and Juselius يكون اختبار Johansen على الشكل التالي :

- رتبة المصفوفة π تساوي الصفر ($r = 0$)، أي $H_0 : r = 0$ ضد الفرضية $H_1 : r > 0$.

إذا رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية أكبر تماماً من القيمة الحرجة لـ Johansen and Juselius، فإننا نرفض H_0).

- رتبة المصفوفة π تساوي الواحد ($r = 1$)، أي $H_0 : r = 1$ ضد الفرضية $H_1 : r > 1$.

إذا رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية أكبر تماماً من القيمة الحرجة لـ Johansen and Juselius، فإننا نرفض H_0).

- رتبة المصفوفة π تساوي اثنان ($r = 2$)، أي $H_0 : r = 2$ ضد الفرضية $H_1 : r > 2$.

إذا رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية أكبر تماماً من القيمة الحرجة لـ Johansen and Juselius، فإننا نرفض H_0).

وهكذا، إذا رفضنا H_0 في نهاية المطاف واختبرنا بعدها الفرضية $H_0 : r = k - 1$ ضد $H_1 : r = k$ وقمنا برفض H_0 ، فإن رتبة المصفوفة هي $r = k$ وفي هذه الحالة لا يوجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي $I(0)$.

للقيام بهذا الاختبار، اقترح (Johansen (1988) خمس صيغ تتعلق بأشعة التكامل¹:

1- في حالة عدم وجود الاتجاه الخطي في المعطيات:

1-1- غياب الاتجاه الخطي في السلاسل وغياب الحد الثابت في علاقات التكامل المشترك.

1-2- غياب الاتجاه الخطي في السلاسل ووجود الحد الثابت في علاقات التكامل المشترك.

2- في حالة وجود الاتجاه العام الخطي في المعطيات:

2-1- وجود الاتجاه الخطي في السلاسل و الحد الثابت في علاقات التكامل المشترك.

2-2- وجود الاتجاه الخطي في السلاسل و في علاقات التكامل المشترك.

¹ محمد شبيخي، مرجع سابق، ص 291.

3- في حالة وجود اتجاه عام كثير حدود من الدرجة الثانية في المعطيات :

3-1- وجود اتجاه عام كثير حدود من الدرجة الثانية في السلاسل واتجاه خطي في علاقات التكامل المشترك.

إن اختيار إحدى الصيغ الخمسة يتوقف بالدرجة الأولى على الشكل الرياضي للاتجاه العام، فمثلا يمكن الاستعانة بالشكل البياني للسلاسل الذي يسمح بتحديد الشكل المناسب.

يسمح اختبار Johansen بتحديد عدد علاقات التكامل المشترك ولكن لا يبين ما هي المتغيرات المتكاملة Cointégrat variables غير أن هناك اختبار قيود يسمح بتحديد المتغيرات المتكاملة¹.

الفرع الثالث : نموذج أشعة الانحدار الذاتي

جاءت نماذج VAR كبديل لنماذج المعادلات الآنية التي عرفت انتقادات كثيرة ولاسيما ضعف التنبؤات الناتجة عنها في ظل بيئة اقتصادية معقدة، حيث أثبتت الاختلالات الاقتصادية عدم صلاحيتها بسبب آنية العلاقات التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية وعدم أخذه بعين الاعتبار ديناميكية نظام المعادلات القياسية. في نماذج VAR، تعالج كل المتغيرات بصفة متماثلة و بدون شرط إقصاء، مع إدخال عامل التباطؤ لكل المتغيرات في كل المعادلات ليعطي للنظام الطبيعة الحركية، هذه النماذج عبارة عن تعميم لنماذج الانحدار الذاتي إذ يتكون من نظام لجملة معادلات بحيث كل متغيرة هي عبارة عن توليفة خطية لقيمها الماضية و القيم الماضية لمتغيرات أخرى بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية.

أولا : تعريف نموذج أشعة الانحدار الذاتي

يكتب نموذج VAR " Vector AutoRegressive " لـ k متغير و p تباطؤ على الشكل المصفوفي

$$Y_t = \Phi_0 + \Phi_1 Y_{t-1} + \Phi_2 Y_{t-2} + \dots + \Phi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \quad t=1,2,\dots,T \quad \text{التالي :}$$

$$\Phi_i = \begin{pmatrix} \Phi_{1i}^1 & \Phi_{1i}^2 \dots & \Phi_{1i}^k \\ \Phi_{2i}^1 & \Phi_{2i}^2 \dots & \Phi_{2i}^k \\ \cdot & \dots & \cdot \\ \cdot & \dots & \cdot \\ \Phi_{ki}^1 & \Phi_{ki}^2 \dots & \Phi_{ki}^k \end{pmatrix}; \quad \Phi_0 = \begin{pmatrix} \Phi_1^0 \\ \Phi_2^0 \\ \cdot \\ \cdot \\ \Phi_k^0 \end{pmatrix}; \quad i=1,2,\dots;p, \varepsilon_t = \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ \cdot \\ \cdot \\ \varepsilon_{kt} \end{pmatrix} \quad Y_t = \begin{pmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{1,t} \\ \cdot \\ \cdot \\ Y_{k,t} \end{pmatrix} \quad \text{مع :}$$

نسمي $\Sigma_\varepsilon = E(\varepsilon_t \varepsilon_t')$ مصفوفة التباين - التباين المشترك للأخطاء وهي ذات بعد (k,k). يمكن أيضا كتابة النموذج بدلالة معامل التأخير حيث :

¹ Hamilton, J.D, Time series analysis, Princeton University Press, 1994, p 648-651.

$$(I - \Phi_1 L - \Phi_2 L^2 - \dots - \Phi_p L^p) Y_t = \Phi_0 + \varepsilon_t$$

$$\Phi(L) Y_t = \Phi_0 + \varepsilon_t$$

أو :

المتغيرات $Y_{1,t}, \dots, Y_{k,t}$ تعتبر كسلاسل مستقرة والأخطاء $\varepsilon_{1t}, \dots, \varepsilon_{kt}$ ذات تشويش أبيض مستقلة ذاتيا وذات تباينات ثابتة $\sigma_{\varepsilon 1}^2, \dots, \sigma_{\varepsilon k}^2$.

تكون السيورة VAR مستقرة إذا فقط إذا تحققت الفرضيات الكلاسيكية الثلاثة:

$$E(Y_t) = \mu, \forall t \quad -$$

$$\text{var}(Y_t) < \infty \quad -$$

$$\text{cov}(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \Gamma(k), \forall t \quad -$$

بصفة عامة، تكون السيورة VAR مستقرة إذا كان كثير الحدود المعرف انطلاقا من محدد المصفوفة

$$|I - \Phi_1 L - \Phi_2 L^2 - \dots - \Phi_p L^p| = 0$$

تحتوي على جذور خارج الدائرة الوحدة¹.

ثانيا : خصائص نماذج أشعة الانحدار الذاتي

نماذج VAR لها بعض الخصائص الجيدة.

- انها بسيطة وانه لا يلزم التفريق بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

- التقدير سهل حيث كل معادلة تقدر باستخدام م ص ع.

- التنبؤ باستخدام نماذج VAR افضل من تلك التي يتحصل عليها من المعادلات الآتية.

ولكن نماذج VAR تعرضت لبعض الانتقادات.

- انها غير مبنية على النظرية الاقتصادية فليس هناك تقييد على أي من معاملات النموذج فكل متغير يسبب

الآخر، ولكن باستخدام الاختبارات الإحصائية يمكن تقدير النموذج والتخلص من المعاملات التي تظهر غير

معنوية من اجل الحصول على نموذج قد يحوي النظرية.

- الاختبارات تستخدم ما يسمى باختبار السببية، انتقاد آخر، هو فقد درجات الحرية باستخدام متباطئات

عديدة.

أخيرا بالحصول على المعاملات من الصعب ترجمة النتائج وذلك لنقص الخلفية النظرية.

للتغلب على هذه الانتقادات، المؤيدين لنموذج VAR قاموا بتقدير ما يسمى دالة نبض الاستجابة

impulse response function. دالة نبض الاستجابة تختبر استجابة المتغير التابع في نموذج VAR إلى الصدمات

في حد الخطأ. تنفيذ دالة نبض الاستجابة في دراسة التفاعل بين المتغيرات في نموذج الانحدار الذاتي. هذه الدوال

¹ محمد شيخي، المرجع نفسه، ص 270.

تمثل ردة فعل المتغيرات للصدمات التي يتعرض لها النظام. عادة لا يكون واضح أي الصدمات ذات الصلة لدراسة مشكلة اقتصادية محددة. لذلك تستخدم المعلومات الهيكلية لدراسة مشكلة اقتصادية محددة. في الاقتصاد الحديث دالة نبض الاستجابة تصف ردة فعل الاقتصاد عبر الزمن لصدمات خارجية ويتم نمذجتها في سياق نماذج الانحدار الذاتي VAR.

الصدمات تعامل كمتغيرات خارجية من وجهة نظر الاقتصاد الكلي متضمنة الانفاق الحكومي، الضرائب و متغيرات السياسة المالية الأخرى. التغير في قاعدة النقود والمتغيرات الأخرى في السياسة النقدية، التغير في الانتاجية، التغيرات التكنولوجية.

دالة نبض الاستجابة تصف ردة فعل المتغيرات الداخلية عبر الزمن مثل الانتاج، الاستهلاك، الاستثمار البطالة عند وقت الصدمة والفترات الزمنية اللاحقة¹.

ثالثا : تحديد وتقدير نموذج VAR

في حالة النموذج VAR، يمكن تقدير كل معادلة من معادلات هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى أو بطريقة المعقولة العظمى.

يتم تقدير كل معادلة على حدة، النموذج $VAR(p)$ المقدر يكتب على الشكل التالي:

$$\hat{Y}_t = \hat{\Phi}_0 + \hat{\Phi}_1 Y_{t-1} + \hat{\Phi}_2 Y_{t-2} + \dots + \hat{\Phi}_p Y_{t-p}$$

نسمي $\Sigma_{\hat{\epsilon}}$ مصفوفة التباين-التباين المشترك لبواقي التقدير.

لا يمكن تقدير معاملات هذا النموذج انطلاقا من سلاسل غير مستقرة، إذن يجب جعل كل السلاسل مستقرة بحساب الفروقات من الدرجة d في حالة اتجاه عام عشوائي أو إضافة مركبة الاتجاه العام إلى صيغة النموذج VAR في حالة اتجاه عام ثابت. أيضا، يمكن إضافة متغيرات صورية لتصحيح التغيرات الموسمية. لتحديد درجة النموذج VAR، نستخدم معايير المعلومات، فطريقة اختيار الدرجة تكمن في تقدير كل معادلات النموذج من أجل أي رتبة (درجة) من 0 إلى P (P هو العدد الأقصى المقبول من طرف النظرية الاقتصادية). نستعمل مثلا المعايير الثلاثة Akaike و Hannan-Quin و Schwarz المعرفة كما يلي :

$$AIC = \ln|\Sigma_{\hat{\epsilon}}| + \frac{2k^2 p}{T}$$

$$HQ = \ln|\Sigma_{\hat{\epsilon}}| + \frac{2 \log \log T}{T} k^2 p$$

$$SC = \ln|\Sigma_{\hat{\epsilon}}| + \frac{k^2 p \ln(T)}{T}$$

¹ بن حتم يوسف، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية - حالة الجزائر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير للعلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة تلمسان 2015 - 2016، ص 137.

مع k عدد متغيرات النظام، T عدد مشاهدات، p عدد الفجوات الزمنية، \sum_{ε}^s مصفوفة التباين - التباين المشترك للبواقي.

نختار التباطؤ الأمثل وذلك بتصغير المعايير الثلاثة. يمكن أيضا استخدام نسبة المعقولية لهذا الغرض انطلاقا من تقدير تباين البواقي. إذا كان \sum_{ε}^1 تباين بواقي النموذج المقيد و \sum_{ε}^0 تباين النموذج الأول (غير المقيد)، فإن إحصائية نسبة المعقولية $T(\ln|\Sigma_{\varepsilon}^1| - \ln|\Sigma_{\varepsilon}^0|)$ تتوزع توزيع χ^2 بدرجة حرية تساوي عدد القيود¹.

رابعا : التحليل الديناميكي

1- السببية Causality

يعتبر مشكل السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، إذ يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية وفهمها للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المُفسِّرة لها.

اختبار السببية وفق Granger

اقترح Granger (1969) معيار تحديد العلاقة السببية التي تتركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كان Y_{1t} و Y_{2t} سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t ، وكانت السلسلة Y_{1t} تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة Y_{2t} ، في هذه الحالة نقول أن Y_{1t} تسبب Y_{2t} إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.

يستخدم اختبار Granger في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية Feedback أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية.

ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن.

ليكن النموذج $VAR(p)$ المستقر حيث :

$$\begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \phi_{11}^1 & \phi_{11}^2 \\ \phi_{21}^1 & \phi_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}$$

¹ محمد شيخي، مرجع سابق، ص 276 .

السلاسل $Y_{2t-1}, Y_{2t-2}, \dots, Y_{2t-p}$ تعتبر كمغيرات خارجية بالنسبة للمتغيرات $Y_{1t-1}, Y_{1t-2}, \dots, Y_{1t-p}$ نرى ما إذا كانت مجموعة Y_{2t} لا تحسن معنويًا من القدرة التفسيرية للمتغيرات Y_{1t} للنموذج VAR والذي نطلق عليه تسمية "Restricted VAR" RVAR. اختيار الفجوات الزمنية يتم بواسطة المعيارين AIC و Schwarz،
ليكن :

- Y_{2t} لا يسبب Y_{1t} إذا كانت الفرضية $H_0: \phi_{11}^2 = \phi_{12}^2 = \dots = \phi_{1p}^2 = 0$ مقبولة.
- Y_{1t} لا يسبب Y_{2t} إذا كانت الفرضية $H_0: \phi_{21}^1 = \phi_{22}^1 = \dots = \phi_{2p}^1 = 0$ مقبولة.

إذا قبلنا الفرضيتين معًا، نتحدث هنا عن ما يسمى بـ "Feed Back effect". يمكن استعمال إحصائية فيشر للقيام بالاختبار و هو اختبار انعدام المعاملات، معادلة بمعادلة أو مباشرة المقارنة بين نموذج VAR غير المقيد UVAR والنموذج VAR المقيد RVAR.

نحسب نسبة المعقولة $L^* = (T - c) \times (\ln |\Sigma_{RVAR}| - \ln |\Sigma_{UVAR}|)$ التي تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية $2 \times p$ مع :

Σ_{RVAR} : مصفوفة التباين-التباين المشترك لبواقي النموذج المقيد،

Σ_{UVAR} : مصفوفة التباين-التباين المشترك لبواقي النموذج غير المقيد،

T : عدد المشاهدات،

c : عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد.

إذا كانت $L^* > \chi_{\alpha}^2(2p)$ ، ففي هذه الحالة نرفض فرضية وجود القيود، أي هناك سببية وفق Granger.

2- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة Impulse analysis

كما نعلم، نموذج VAR ينمذج العلاقات الحركية بين مجموعة من المتغيرات المختارة لوصف ظاهرة اقتصادية خاصة. إن تحليل الصدمات ودوال الاستجابة يسمح بدراسة أثر صدمة معينة على متغيرات النظام. لنأخذ النموذج المقدر التالي:¹

$$\begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\phi}_1^0 \\ \hat{\phi}_2^0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \hat{\phi}_{11}^1 & \hat{\phi}_{11}^2 \\ \hat{\phi}_{21}^1 & \hat{\phi}_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \hat{\epsilon}_{1t} \\ \hat{\epsilon}_{2t} \end{pmatrix}$$

تغير في $\hat{\epsilon}_{1t}$ خلال فترة زمنية معينة له نتيجة على Y_{1t} و Y_{1t+1} ثم على Y_{2t+1} ، فإذا حدثت صدمة في اللحظة t على تساوي 1 فإن أثرها يكون كالتالي:

¹محمد شيخي، مرجع سابق، ص 281

$$\begin{pmatrix} \nabla Y_{1t} \\ \nabla Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix} \text{ في الفترة } t$$

$$\begin{pmatrix} \nabla Y_{1t+1} \\ \nabla Y_{2t+1} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\phi}_{11}^1 & \hat{\phi}_{11}^2 \\ \hat{\phi}_{21}^1 & \hat{\phi}_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix} \text{ في الفترة } t+1$$

$$\begin{pmatrix} \nabla Y_{1t+2} \\ \nabla Y_{2t+2} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\phi}_{11}^1 & \hat{\phi}_{11}^2 \\ \hat{\phi}_{21}^1 & \hat{\phi}_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \nabla Y_{1t+1} \\ \nabla Y_{2t+1} \end{pmatrix} \text{ في الفترة } t+2$$

الخ...

تشكل هذه القيم المحسوبة دالة الاستجابة. تتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية الموجودة بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة، بحيث أنها تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على أثر حدوث صدمة في الأخطاء وحسب سيمس فإن دوال الاستجابة تبين أثر انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغيرة على نفسها وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات. في هذه الحالة، نفترض أن البواقي مستقلة لكن هذه الفرضية نادرا ما تكون محققة، لأن في الواقع قد يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية. إذا كان هناك ارتباط قوي بين صدمتين \mathcal{E}_{1t} و \mathcal{E}_{2t} ، فإن صدمة ما على \mathcal{E}_{1t} حتما ستكون متبوعة بصدمة على \mathcal{E}_{2t} . في هذه الحالة

معامل الارتباط سيؤكد على الصلة المشتركة بين البواقي $\hat{\mathcal{E}}_{1t}$ و $\hat{\mathcal{E}}_{2t}$ ولكن لا تشير إلى اتجاه السببية.

إن مشكل الارتباط المشترك للأخطاء وأثر صدمة على متغير ما قد يعالج بالبحث عن تمثيل الأخطاء بصفة شاقولية

Orthogonal (مستقلة فيما بينها). لنعبر تقسيم $\Sigma = PP'$

يتعلق المر هنا بتقسيم Choleski حيث P تعبر عن مصفوفة مثلثية في الأعلى مع عناصرها القطرية موجبة. يمكن

$$Y_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} C_i P P^{-1} \varepsilon_{t-i} = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} M_i v_{t-i} \text{ على الشكل التالي :}$$

$$\text{مع : } v_t = P^{-1} \varepsilon_t \text{ و } M_i = C_i P$$

من السهل التأكد من أن للأخطاء v_t مصفوفة تباين-تباين مشترك تساوي المصفوفة الأحادية. أعمدة M_i تمثل

استجابة النظام بالنسبة لصدمة مستقلة و طبيعية على خطأ متغير ما بعد t فترة زمنية¹.

$$\begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \phi_{11}^1 & \phi_{11}^2 \\ \phi_{21}^1 & \phi_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix} \text{ : نأخذ نموذج VAR لمتغيرين}$$

$$\text{مع : } \text{cov}(\varepsilon_{1t}, \varepsilon_{2t}) = k \neq 0 \text{ و } \text{var}(\varepsilon_{1t}) = \sigma_{\varepsilon_1}^2, \text{var}(\varepsilon_{2t}) = \sigma_{\varepsilon_2}^2$$

¹ محمد شيخي، المرجع نفسه، ص 286.

بحساب $Y_{1t} - (\sigma_{\varepsilon_1}^2 / k)Y_{2t}$ نحصل على :

$$Y_{2t} = (k / \sigma_{\varepsilon_1}^2)Y_{1t} + (\phi_{21}^1 - \phi_{11}^1 \times k / \sigma_{\varepsilon_1}^2)Y_{1t-1} + (\phi_{21}^2 - \phi_{11}^2 \times k / \sigma_{\varepsilon_1}^2)Y_{2t-1} + \varepsilon_{2t} - (k / \sigma_{\varepsilon_1}^2)\varepsilon_{1t}$$

نضع : $v_t = \varepsilon_{2t} - (k / \sigma_{\varepsilon_1}^2)\varepsilon_{1t}$ لدينا :

$$\text{cov}(\varepsilon_{1t}, v_t) = E(\varepsilon_{1t}v_t) = \text{cov}(\varepsilon_{1t}, \varepsilon_{2t}) - k / \sigma_{\varepsilon_1}^2 E(\varepsilon_{1t}^2) = k - k = 0$$

أصبحت الأخطاء غير مرتبطة (شاقولية) ويمكن تحليل الصدمات على المعادلتين التاليتين :

$$Y_{1t} = \phi_{11}^1 \times Y_{1t-1} + \phi_{11}^2 Y_{2t-1} + \varepsilon_{1t}$$

$$Y_{2t} = (k / \sigma_{\varepsilon_1}^2)Y_{1t} + (\phi_{21}^1 - \phi_{11}^1 \times k / \sigma_{\varepsilon_1}^2)Y_{1t-1} + (\phi_{21}^2 - \phi_{11}^2 \times k / \sigma_{\varepsilon_1}^2)Y_{2t-1} + \varepsilon_{2t} - (k / \sigma_{\varepsilon_1}^2)\varepsilon_{1t}$$

3- تحليل التباين Variance Decomposition

يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب وتحديد مدى مساهمتها في تباين الخطأ. رياضيا، نستطيع

كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدا. ولمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة هذا التباين على تباين خطأ التنبؤ الكلي¹.

بعدها تصبح الصدمات طبيعية و شاقولية، يتم تحليل الاستجابة بواسطة النموذج:

$$Y_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} M_i v_{t-i}$$

خطأ التنبؤ في الأفق h يعطى بالعلاقة التالية:

$$Y_{t+h} - E(Y_{t+h}) = \sum_{i=0}^{h-1} M_i v_{t+h-i}$$

نقوم بتقسيم خطأ التنبؤ من أجل كل مركبة ل Y_t التي نرسم إليها ب Y_{jt} لدينا :

$$Y_{j,t+h} - E_t(Y_{j,t+h}) = \sum_{i=0}^{h-1} (m_{j1,i} v_{1,t+h-i} + m_{j2,i} v_{2,t+h-i} + \dots + m_{jm,i} v_{m,t+h-i})$$

حيث $m_{j1,i}$ يعبر عن العنصر $(j,1)$ الخاص بالمصفوفة M_j . يمكن التعبير عنه بطريقة مختلفة :

$$Y_{j,t+h} - E_t(Y_{j,t+h}) = \sum_{k=1}^n (m_{jk,1} v_{k,t+h} + \dots + m_{jk,h-1} v_{k,t+1})$$

بما أن الأخطاء v لا تشكل أي ارتباط وذات تباين يساوي 1، يسهل علينا حساب تباين خطأ التنبؤ :

¹ بشيكر عابد، نمذجة قياسية إقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1980-2007)، مذكرة ضمن متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكلي، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص136.

$$E\left(Y_{j,t+h} - E_t(Y_{j,t+h})\right)^2 = \sum_{k=1}^n (m_{jk,1}^2 + \dots + m_{jk,h-1}^2)$$

$$m_{jk,1}^2 + \dots + m_{jk,h-1}^2 = \sum_{i=0}^{h-1} (e_j' M_i e_k)^2 \quad \text{مع :}$$

حيث e_i يمثل العمود رقم i للمصفوفة الأحادية والتي تعبر عن مساهمة خطأ المتغير k في تباين خطأ التنبؤ في الأفق h للمتغير j . للحصول على التحليل The decomposition بالنسبة المئوية، نجعل العبارة على

$$\sum_{k=1}^n \sum_{i=0}^{h-1} m_{jk,i}^2 \quad \text{الشكل :}$$

لنأخذ ثانية النموذج VAR لمتغيرين، تباين خطأ التنبؤ ل Y_{1t+h} يكتب كما يلي :

$$\sigma_{Y_1}^2(h) = \sigma_{Y_1}^2 \left[m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1) \right] + \sigma_{Y_2}^2 \left[m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1) \right]$$

حيث m_{ii} هي عناصر المصفوفة M .

في الأفق h ، تحليل تباين الأخطاء (Y_{1t} على Y_{2t})، بالنسبة المئوية (على الترتيب Y_{2t} على Y_{1t}) يعطى بالصيغة¹ :

$$\frac{\sigma_{Y_1}^2 \left[m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1) \right]}{\sigma_{Y_1}^2(h)}$$

$$\frac{\sigma_{Y_2}^2 \left[m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1) \right]}{\sigma_{Y_1}^2(h)}$$

إذا كانت صدمة معينة على \mathcal{E}_{1t} لا تؤثر على تباين خطأ Y_{1t} مهما تكن h ، فمن المحتمل أن Y_{2t} متغير خارجي باعتبار أن Y_{2t} و \mathcal{E}_{1t} مستقلان. وعكس ذلك، إذا كانت لصدمة معينة على \mathcal{E}_{1t} أثر كبير على تباين خطأ Y_{2t} فإن هذا الأخير متغير داخلي.

¹ بشيكر عابد، المرجع نفسه، ص 137.

المبحث الثاني : نتائج الدراسة

بعد التعرف على الأدوات المستخدمة في الدراسة، والمتمثلة أساساً في نماذج الانحدار الذاتي الديناميكية، والمتغيرات المدرجة للدراسة، والإحصاءات الوصفية المتعلقة بها، سيتم في هذا المبحث، عرض نتائج الدراسة القياسية في مختلف مراحلها، وكذا مناقشة هذه النتائج من خلال التحليل الاقتصادي و الإحصائي لها. سيتم تقسيم الدراسة الى مطلبين، في المطلب الأول، سيتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المكونة للنموذج، ودراسة علاقة التكامل المشترك بين هذه المتغيرات، أما المطلب الثاني، فسيرتكز على دراسة العلاقة السببية بين هذه المتغيرات، بالإضافة الى تحليل التباين ودوال الاستجابة مع اختبار خلو النموذج من مشاكل القياس المختلفة.

المطلب الأول : الاختبارات التشخيصية للنموذج محل الدراسة

قبل الحكم على النموذج المستخدم، وجب أولاً القيام بتشخيصه، حيث يتم تحديد النموذج بناء على درجة استقرارية السلاسل كمرحلة أولى، ثم الجزم على نوع النموذج المستخدم من خلال اختبار التكامل المشترك لـ johenson.

الفرع الاول : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تكون السلاسل الزمنية مستقرة كما أسلفنا الذكر، إذا لم تحتوي على جذر الوحدة (unit root)، ويتم إكتشاف وجود جذر الوحدة من عدمه في النماذج الثلاث (في وجود ثابت، ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام)، بالاعتماد على الاختبارات التالية :

Pp: فيليبس بيرون Phillips Perron

Adf: ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller

حيث يعتمد الاختبارين على نفس الفرضية :

$$\begin{cases} H_0 \dots\dots\dots (وجود جذر الوحدة) \\ H_1 \dots\dots\dots (عدم وجود جذر احادي) \end{cases}$$

يتم قبول فرض العدم، إذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار Student أكبر من القيمة المحدولة، يمكن الاستدلال باستخدام قيمة الاحتمال للاختبار P-VALUE، حيث نقبل الفرضية الصفرية في حالة قيمة Prop أكبر من 0.05، والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (1-2) : نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى

الفرق الثاني

الفرق الأول

المستوى

MODEL

DDREV	DGD	DREV	DG	(REV)	(G)		
8.494390- (0.0000)	*15.06838- (0.0000)	1.0053 (0.9953)	*6.7685- (0.0000)	3.0731 (1.0000)	0.3813 (0.9786)	وجود قاطع	ADF
8.328632- (0.0000)	*14.49304- (0.0000)	0.6181- (0.9687)	*6.8752- (0.0000)	2.3592 (1.0000)	2.1810- (0.4824)	وجود قاطع واتجاه عام	
8.688718- (0.0000)	*15.45945- (0.0000)	2.2781 (0.9923)	*1.8468- (0.0425)	2.7678 (0.9976)	1.4288 (0.9586)	عدم وجود قاطع واتجاه عام	
*5.106338- (0.0004)	*8.494390- (0.0000)	2.2294- (0.2008)	*6.8299- (0.0000)	8.8532 (1.0000)	0.6510 (0.9888)	وجود قاطع	PP
*5.459308- (0.0009)	*-8.328632- (0.0000)	*4.0088- (0.0198)	*6.9486- (0.0000)	6.1934 (1.0000)	2.0352- (0.5592)	وجود قاطع واتجاه عام	
*6.337221- (0.0000)	*-8.688718 (0.0000)	0.8047- (0.3587)	*5.9544- (0.0000)	13.5726 (1.0000)	2.2109 (0.9919)	عدم وجود قاطع واتجاه عام	

* معنوي عند : 5%، القيمة الاحتمالية للاختبار ()، قيمة إختبار student

المصدر : من مخرجات برنامج EViews 10

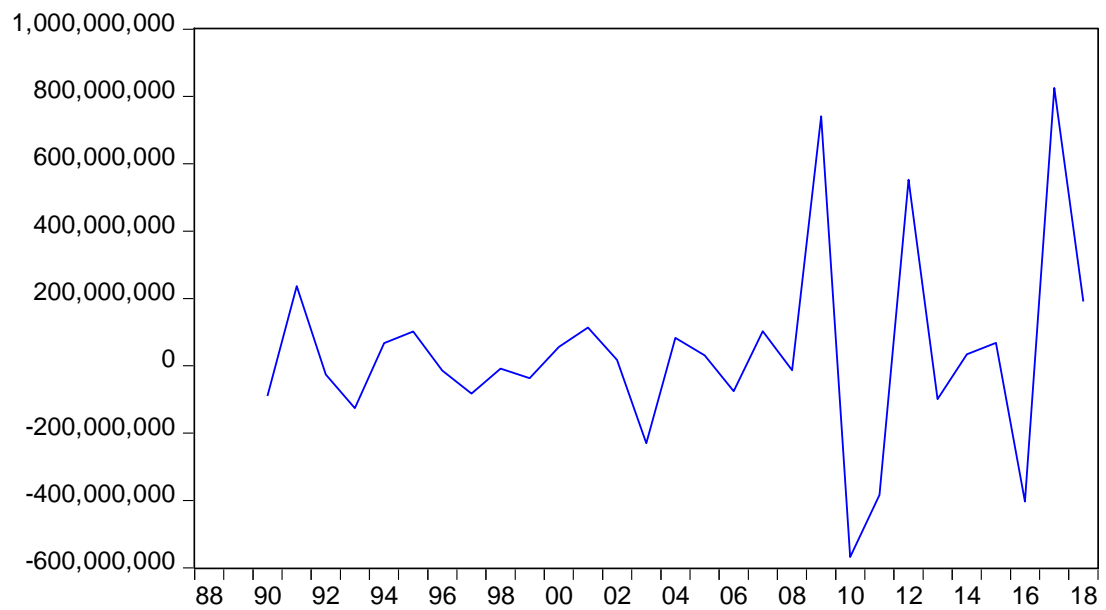
من خلال الاختبارين السابقين، يمكن أن نستخلص ما يلي :

نقبل الفرضية الصفرية، عدم استقرار السلسلتين REV و G عند المستوى وفي النماذج الثلاث (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، وذلك لان قيمة prop في السلسلتين وفي كل النماذج أكبر من 0.05.

عند اجراء الفروقات من الدرجة الاولى I(1)، نلاحظ استقرار سلسلة الفروقات الأولى لإجمالي الإنفاق الحكومي عند مستوى المعنوية 5%. وفي النماذج الثلاث (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، لان قيمة prop في كل النماذج أقل من 0.05، كما أظهرت نتائج الاختبارين، عدم استقرارية سلسلة الفروقات للإيرادات العامة، نظرا لأن القيم الاحتمالية فاقت 0.04 في النماذج الثلاث (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام).

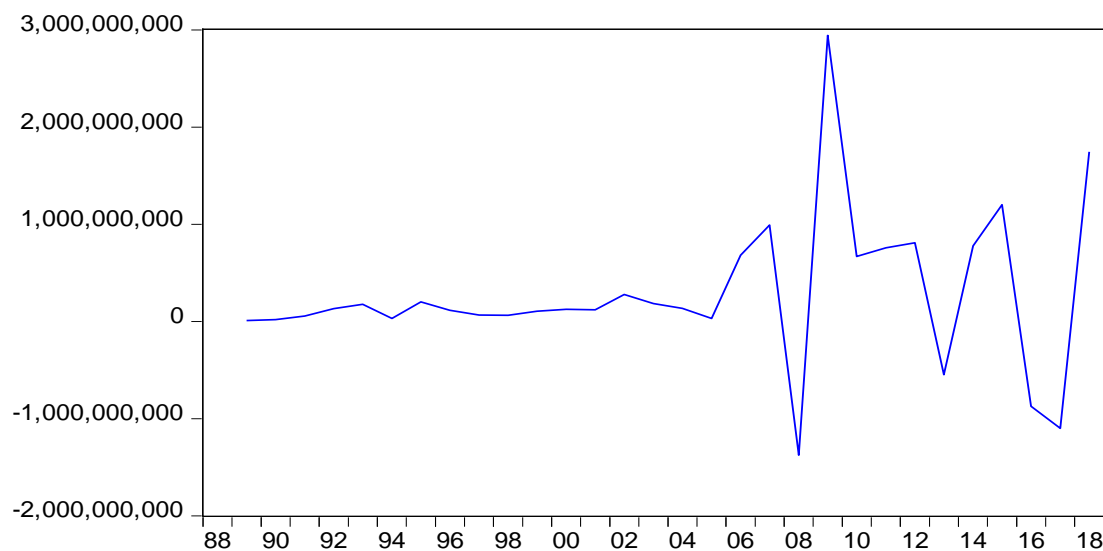
وعند إجراء الفروقات من الدرجة الثانية I(2)، نلاحظ استقرار سلسلة الفروقات الثانية لإجمالي الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي عند مستوى المعنوية 5%. وفي النماذج الثلاث (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، لان قيمة prop في كل النماذج اقل من 0.05. والشكلين التاليين يوضحان التمثيل البياني للسلاسل المستقرة:

الشكل رقم (1-2) : التمثيل البياني لسلسلة الفروقات
DDREV



المصدر : من مخرجات برنامج EViews 10

الشكل رقم (2-2) : التمثيل البياني لسلسلة الفروقات
DG



المصدر : من مخرجات برنامج EViews 10

من خلال نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والتي أظهرت أن سلسلة إجمالي الانفاق الحكومي متكاملة من الدرجة الأولى، بينما سلسلة إجمالي الإيرادات متكاملة من الدرجة الثانية، وبالتالي إلغاء إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك، مما يدل على إمكانية تطبيق نماذج الانحدار الذاتي على البيانات المستخدمة في الدراسة.

الفرع الثاني : تحديد درجة التأخير المعتمدة في الدراسة .

يتم تحديد درجة تأخير النموذج بالاعتماد على أقل القيم لمعايير (AIC / SC / H-Q)¹ ، وكانت النتائج

كما يلي :

الجدول رقم (2-2) : نتائج اختبار درجة التأخير المثلى .

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: G REV
Exogenous variables: C
Date: 04/26/18 Time: 16:58
Sample: 1988 2018
Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1209.163	NA	3.15e+36	89.71576	89.81175	89.74431
1	-1142.244	118.9676	2.98e+34	85.05508	85.34304*	85.14070
2	-1138.196	6.596250	2.99e+34	85.05154	85.53148	85.19425
3	-1131.053	10.58270	2.41e+34	84.81870	85.49062	85.01850
4	-1123.249	10.40493*	1.87e+34*	84.53695*	85.40084	84.79383*

المصدر : من مخرجات برنامج EViews 10

درجة التأخير المثلى : من الجدول السابق، يتضح أن درجة التأخير المثلى هي (3-t)، أي التأخير ثلاث فترات زمنية للمتغيرين، وذلك بناء على أن أقل قيم أغلبية المعايير كانت عند التأخير 3.

المطلب الثاني : الدراسة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي

سيتم في هذا المطلب، عرض النموذج المعتمد في الدراسة، واختبار مدى استقرار البواقي بناء على درجة التأخير المثلى المحددة سابقاً كمرحلة أولى، ثم سيتم تناول كل من دراسة السببية وتحليل التباين ودوال الاستجابة كمرحلة ثانية.

الفرع الأول : تقدير نموذج VAR(3) واختبار استقراره

أولاً : تقدير النموذج

سيتم تقدير نموذج VAR بناء على درجة التأخير المثلى (أنظر الملحق رقم 5)، وبهدف دراسة مدى معنوية المعلمات المرتبطة بالمتغيرات المدرجة في النموذج، وبهدف التفسير الاقتصادي، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى.

¹ AIC: Akaike information criterion, SC: Schwarz information criterion, HQ: Hannan-Quinn information criterion

* indicates lag order selected by the criterion

الجدول رقم (2-3) : نموذج VAR(1) باستخدام طريقة المربعات الصغرى

System: UNTITLED

Estimation Method: Least Squares

Date: 04/26/18 Time: 01:35

Sample: 1991 2018

Included observations: 28

Total system (balanced) observations 56

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.463490	0.222262	2.085334	0.0432
C(2)	0.143249	0.273537	2.383492	0.0333
C(3)	0.341559	0.164479	3.937116	0.0041
C(4)	0.233295	0.248984	2.299595	0.0508
C(5)	0.317307	0.289642	2.199609	0.0427
C(6)	-1.590397	1.259455	-1.262766	0.2136
C(7)	2.41E+08	3.09E+08	0.779479	0.4401

Equation: $G = C(1)*G(-1) + C(2)*G(-2) + C(3)*G(-3) + C(4)*REV(-1) + C(5)$

$*REV(-2) + C(6)*REV(-3) + C(7)$

Observations: 28

R-squared	0.944536	Mean dependent var	3.44E+09
Adjusted R-squared	0.928689	S.D. dependent var	3.01E+09
S.E. of regression	8.04E+08	Sum squared resid	1.36E+19
Durbin-Watson stat	1.868560		

المصدر : من مخرجات برنامج EViews 10

1- النموذج المقدر :

$$G = 0.463490374808 * G(-1) + 0.143248512468 * G(-2) + 0.341558887042 * G(-3) + 0.23329508009 * REV(-1) + 0.3173070997 * REV(-2) - 1.59039696679 * REV(-3) + 241139270.612$$

$R^2 = 0.94$ $\bar{R}^2 = 0.92$ $N = 28$ $F\text{-statistic} = 59.60$
Durbin-Watson stat = 1.86

2- التفسير الاقتصادي للنموذج : إن الإشارة الموجبة المرتبطة بمعلمة الإنفاق الحكومي الإجمالي، تدل على أن الزيادة في هذا المتغير لفترة سابقة يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع النفقات في الفترة الحالية، وهو أمر يتوافق والواقع الاقتصادي، ومن خلال معطيات الدراسة للفترة التي تحدها، فكلما ارتفعت النفقات في السنة السابقة بوحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة النفقات في السنة الحالية بـ 46%، بينما زيادة الإيرادات العامة بوحدة واحدة، تؤدي إلى زيادة النفقات بـ 23%.

3- التفسير الإحصائي للنموذج : حسب نتائج اختبار ستودنت، فإن معلمات المتغيرات المبطة الثلاثة لإجمالي الإنفاق الحكومي والإبطاء بفترة واحدة لإجمالي الإيرادات العامة، معنوية إحصائياً، ذلك أن القيمة الاحتمالية لهذه المتغيرات كلها أقل من مستوى المعنوية 0.05، بينما باقي المعلمات غير دالة إحصائياً.

ومن خلال الجدول السابق، يتضح أن النموذج ككل معنوي $F\text{-statistic} = 59.60$ ، وهي أكبر من القيمة المحدولة عند مستوى معنوية 5%، حيث $F_{t(26,0.05)} = 4.22$ (انظر الملحق رقم 2 والملحق رقم 5)، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.94$ ، أي أن المتغير المستقل يساهم بتفسير 94% من تغيرات إجمالي النفقات الحكومية والباقي متغيرات لم يتم إدراجها في النموذج.

ثانياً : استقرارية النموذج

للتأكد من مدى استقراره النموذج، يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة، حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة، إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، والجدول أدناه يبين نتائج هذا الاختبار :

الجدول رقم (2-4) : اختبار (جذر الوحدة)، استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي

Roots of Characteristic Polynomial

Endogenous variables: G REV

Exogenous variables: C

Lag specification: 1 3

Date: 04/26/18 Time: 01:53

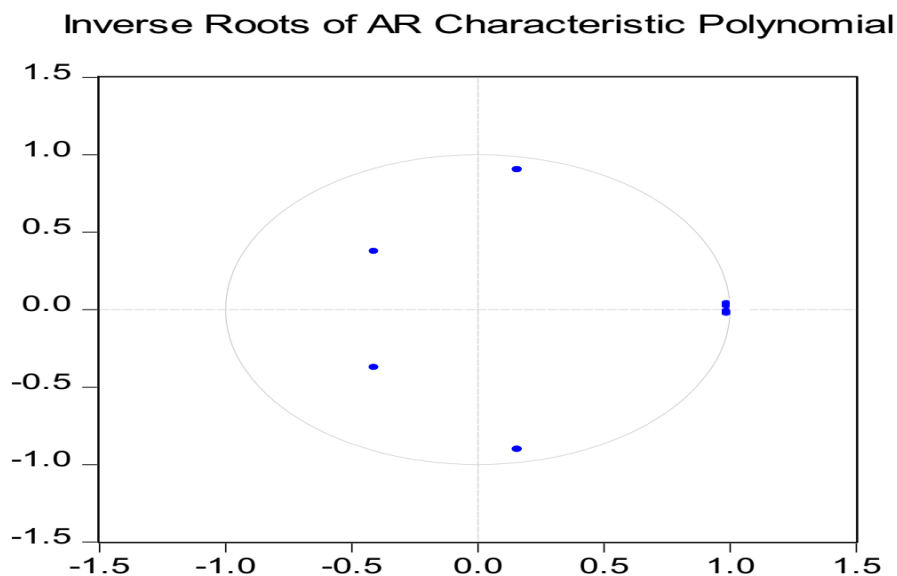
Root	Modulus
0.995414 - 0.009566i	0.995600
0.995414 + 0.009566i	0.995600
0.158478 - 0.902291i	0.916103
0.158478 + 0.902291i	0.916103
-0.408542 - 0.375693i	0.555023
-0.408542 + 0.375693i	0.555023

Warning: At least one root outside the unit circle.

VAR does not satisfy the stability condition.

المصدر : من مخرجات برنامج EViews 10

الشكل رقم (2-3) : الدائرة الأحادية لاختبار الجذور المتعددة



المصدر : من مخرجات برنامج EViews 10

من خلال قراءتنا للجدول والشكل أعلاه، يتبين أن جميع الجذور أقل من الواحد، أي تقع داخل الدائرة الأحادية، وعليه يعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR 3 مستقر.

الفرع الثاني : اختبار السببية بين المتغيرين

سيتم في هذه المرحلة، تحديد اتجاه التأثير من خلال العلاقات السببية، وذلك باستخدام اختبار السببية

Granger Causality Test لنموذج الانحدار الذاتي VAR، وكانت نتائج الاختبار على النحو التالي :

الجدول رقم (2-5) : نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإيرادات والإنفاق الحكومي

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 04/27/18 Time: 10:34

Sample: 1988 2018

Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DDREV does not Granger Cause DG	26	3.67054	0.0306
DG does not Granger Cause DDREV		15.8671	2.E-05

المصدر : من مخرجات برنامج E Views 10

تشير نتائج الجدول أعلاه، إلى أن الانفاق الحكومي لا يتسبب في تغيرات الإيرادات العامة، وذلك لأن قيمة الاحتمال الحرج أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهذا يدل على قبول الفرضية العدمية، بمعنى لا توجد سببية متجهة من الانفاق الحكومي نحو الإيرادات العامة.

أما من جهة ثانية، فإن تغيرات الإيرادات العامة تتسبب في تغيرات الانفاق الحكومي، فقيمة الاحتمال لاختبار Granger، بلغت 2×10^{-5} وهي أقل من 0.05 وبالتالي قبول الفرضية البديلة أي وجود العلاقة السببية.

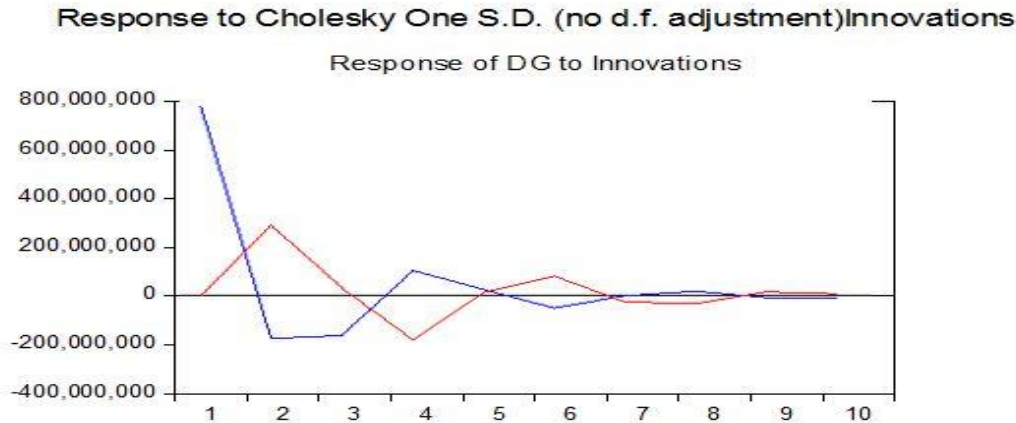
الفرع الثالث : دوال الاستجابة وتحليل أو تجزئة التباين

أولاً : دوال الاستجابة

إن دراستنا لدوال الاستجابة، والتي تتمثل في تطبيق الصدمات الهيكلية على النموذج، من خلال النتائج والأشكال البيانية لدوال الاستجابة، والموضحة للاستجابة للصدمات من قبل جميع المتغيرات موضوع الدراسة، سيتم التركيز هنا على إحداث صدمات على مستوى الانفاق الحكومي، وعلى مستوى حجم الإيرادات، وقياس أثر هذه الصدمات، وانتقالها بين المتغيرين.

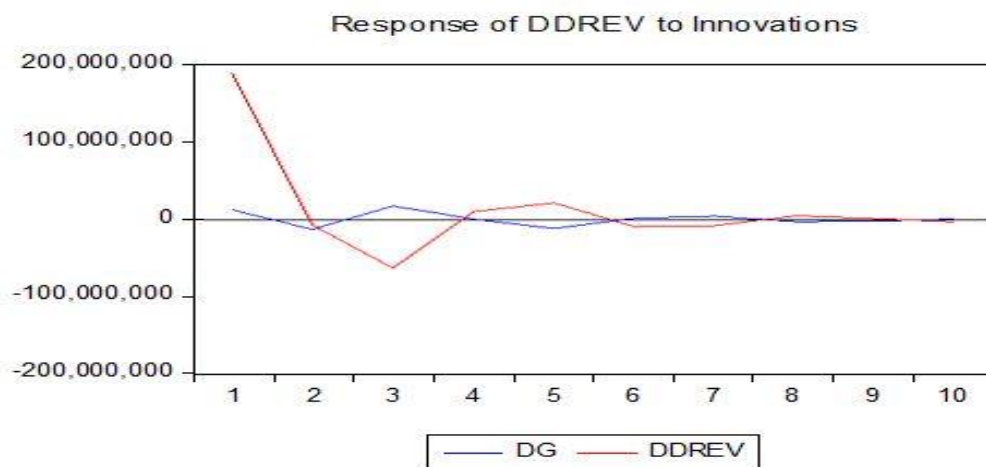
بصفة عامة، يمكن إعتبار كل الصدمات مؤقتة، حيث أن المتغيران يعودان إلى نقطة التوازن في المدى الطويل حسب الأشكال البيانية لدوال الاستجابة (الشكل أسفله)، وهذا ما يثبت استقرارية النموذج VAR.

الشكل رقم (2-4) : دوال الاستجابة للإنفاق الحكومي



المصدر : من مخرجات برنامج EViews 10

الشكل رقم (2-5) : دوال الاستجابة للإيرادات



المصدر : من مخرجات برنامج EViews 10

- 1- دوال الاستجابة للإنفاق الحكومي :** بإحداث صدمة على الإنفاق الحكومي، نلاحظ عدم وجود استجابة بالنسبة للإيرادات العامة وذلك خلال السنة الأولى، وابتداء من السنة الثانية انخفضت استجابته، لتعاود الارتفاع في السنة الثالثة ثم يتجه نحو الاستقرار بداية من السنة الثالثة.
- 2- دوال الاستجابة للإيرادات :** بإحداث صدمة في إجمالي الإيرادات، نلاحظ غياب الاستجابة في العام الأول للإنفاق الحكومي، ومع بداية العام الثاني يرتفع الإنفاق الحكومي، ثم يبدأ في الانخفاض مع بداية العام الثالث، ويتجه الإنفاق الحكومي الى الاستقرار في السنوات المقبلة.

ثانيا : تحليل التباين

يشير تحليل التباين، الى التحركات في سلسلة معينة الناجمة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام.

الجدول رقم (2-6) : نتائج تحليل التباين

Period	S.E.	DG	DDREV
1	3.673328	100.0000	0.000000
2	4.005015	88.35844	11.64156
3	4.080614	88.62537	11.37463
4	4.197319	85.14753	14.85247
5	4.199888	85.13903	14.86097
6	4.224099	84.46996	15.53004
7	4.225601	84.41035	15.58965
8	4.229265	84.31641	15.68359
9	4.230144	84.28559	15.71441
10	4.230538	84.27681	15.72319

المصدر : من مخرجات برنامج EViews 10

إن تحليل تجزئة التباين أعلاه، يعطي فترة 10 سنوات من أجل التأكد من الآثار، عندما يسمح للمتغير المفسر (الانفاق الحكومي) بأن يؤثر على الإيرادات لفترة أطول نسبيا. في المدى القصير (السنة الثانية المستقبلية)، فإن 88.35% من تباين خطأ التنبؤ للإنفاق الحكومي، ترجع الى صدماته الخاصة، في حين أن الإيرادات العامة تساهم بنسبة 11.64% في تفسير تباين خطأ التنبؤ. في المدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية)، فإن الانفاق يساهم بحوالي 85.13% في تفسير التنبؤ الخاص به، في حين يساهم الإيرادات بـ 14.86% في تفسير خطأ التنبؤ لمعدل الانقاث لتبقى هذه النسب ثابتة تقريبا خلال السنوات المقبلة، فخلال السنة التاسعة يساهم الإيرادات الضريبية 15.71% في تفسير تباين الخطأ.

خلاصة

من خلال هذا الفصل، تمت دراسة نظرية للتقنية المستعملة في الدراسة القياسية، وهي نماذج أشعة الانحدار الذاتي وذلك بما توفر من معطيات احصائية.

حيث أظهرت الدراسة القياسية عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وبعدها تم تقدير النموذج حيث تبين أن نماذج الانحدار الذاتي هي الأنسب للدراسة في شرح وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، ودراسة أثر الصدمات الهيكلية المفترضة على متغيرات الدراسة وأثر ذلك على باقي المتغيرات الأخرى التي تساهم في التنبؤ بالأخطاء المفسرة من الإيرادات العامة إلى النفقات العامة، وبناءً على الدراسة السببية للمتغيرات اتضح وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الإيرادات العامة إلى النفقات العامة.

يمكن القول أن المشرع أعطى أهمية بالغة للتحصيل الضريبي كونه يعد أهم مصدر من مصادر إيرادات الخزينة العمومية، حيث أن أغلبية الدول تعمل على جمع أموالها وفق طرق وأساليب تستوجب احترام بعض القواعد.

ورغم الإصلاحات التي مست هيكل النظام الضريبي في الجزائر، إلا أنها لم تحقق الهدف المنشود وهو الوصول إلى مردودية مقبولة للنظام الضريبي وكذا ملائمة هذه الأخيرة مع المعطيات الاقتصادية الجديدة، ويعود السبب إلى عدم توسع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى وجود صعوبات تعيق عمليات التحصيل الضريبي ناجمة عن مصالح إدارة الضرائب في أداء مهامها، وكذلك عن كون التشريع الجبائي يحمل الكثير من الثغرات من جراء التعديلات والتغييرات مما يؤدي إلى عجز الأفراد عن استيعاب كل التغييرات المتكررة، بالإضافة إلى التهرب والغش الضريبي.

ومن هنا جاء الاهتمام بهذه الدراسة القياسية، والتي تم من خلالها تحديد وقياس ما إذا كان للتحصيل الضريبي من أثر على الموازنة العامة للدولة، وعلى غرار المنهج الحديث في الدراسات القياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR.

من خلال هذا البحث تمت معالجة الإشكالية وفق الفصل النظري والتطبيقي، حيث تمت دراسة الإطار النظري للتحصيل الضريبي والموازنة العامة في الفصل الأول، وخصص الفصل الثاني للدراسة القياسية.

أولاً : اختبار الفرضيات

لقد تمكن البحث بفصوله المتكاملة من الإجابة عن الإشكالية الرئيسية واختبار مدى صحة فرضياته التي يمكن سردها على النحو الآتي:

الفرضية الأولى : إن افتقاد التحصيل الضريبي للإطار النظري من أهم الأسباب لعدم فعاليته، وبالتالي سببا من أسباب اختلال الموازنة العامة.

الفرضية الثانية : صحة الفرضية، لأن التحصيل الضريبي له تأثير إيجابي على الموازنة العامة للدولة.

الفرضية الثالثة : نموذج قياسي مقبول اقتصادياً وإحصائياً.

الفرضية الرابعة : وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الإيرادات العامة باتجاه النفقات العامة بحيث أن تغييرات الإيرادات الضريبية تتسبب في تغييرات الإنفاق الحكومي.

ثانياً : نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- الزيادة في الإنفاق الحكومي لفترة سابقة تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع النفقات العامة في الفترة الحالية، وهو أمر يتوافق والواقع الاقتصادي.

- الزيادة في الإيرادات العامة لفترة سابقة تؤدي إلى ارتفاع النفقات العامة في الفترة الحالية.

- تغيرات الانفاق الحكومي لا تتسبب في تغيرات الإيرادات العامة بمعنى لا توجد علاقة سببية متجهة من الانفاق الحكومي نحو الإيرادات العامة.
- تغيرات الإيرادات العامة تتسبب في تغيرات النفقات العامة بمعنى وجود علاقة سببية.
- تم تحديد درجة تأخير النموذج بناء على أقل قيم أغلبية المعايير (AIC, HQ, SC).
- تبين دراسة دوال الاستجابة والتي تتمثل في تطبيق الصدمات الهيكلية على النموذج أن جميع المتغيرات تعود إلى نقطة التوازن في المدى الطويل.

ثالثا : التوصيات

- من خلال محاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة، ومن خلال الاعتماد على بعض الفرضيات والتحقق من صحتها، يمكن صياغة التوصية التالية :
- إذا كانت أفضل السبل لتخفيض عجز الموازنة هو زيادة الإيرادات الضريبية فإن تبسيط قانون الضرائب، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين قدرات التحصيل، هو أمر لا مفر منه. أما إذا كان الخيار الأفضل هو تقليص حجم الإنفاق فإن خفض النفقات الجارية غير المنتجة والدعم الحكومي غير المدروس، هو خيار محتموم.

رابعا : آفاق الدراسة

- إن دراسة هذا الموضوع ماهي إلا محاولة للوقوف على مدى فعالية التحصيل الضريبي في تمويل الموازنة العامة في الجزائر، غير أن هناك جوانب لم تتطرق لها، و التي يمكن أن تشكل مواضيع لأبحاث لاحقة و على هذا الأساس يمكن اقتراح المواضيع التالية للدراسة والبحث :
- دور التكنولوجيا الرقمية في تطوير النظام الضريبي وزيادة الإيرادات في الجزائر.
 - أثر صندوق النقد الدولي في مرافقته للجزائر في مجال تطوير الجباية المحلية، وتحصيل الضرائب وتسيير الميزانية.
 - فعالية قوانين المالية التكميلية الجزائرية في تقليص عجز الموازنة وتحصيل المزيد من الإيرادات.

أولاً : مراجع اللغة العربية

الكتب

- (1) بن عمارة منصور، الضريبة على الدخل الإجمالي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- (2) حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- (3) د. زين العابدين، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، 2003.
- (4) سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- (5) سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- (6) السيد عبد المطلب غانم، الموازنة العامة للدولة بين السياسة والإدارة العامة والاقتصاد، مركز دراسات واستشارات الإدارة، القاهرة، دون سنة.
- (7) طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع دون سنة.
- (8) عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- (9) عبد الكريم بركات، دراسة في الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، دون سنة.
- (10) غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998.
- (11) قحطان السيوفي، اقتصاديات المالية العامة، دار الطلاب للدراسات والترجمة والنشر، 1989.
- (12) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي : نظرية مالية الدولة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.
- (13) محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- (14) محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد، ط1، الجزائر، 2011.
- (15) صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، جامعة وهران، 2010.
- (16) قدي عبد المجيد، المدخل إلى سياسات الاقتصاد الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- (17) نصيب رجب، الإحصاء التطبيقي، دار العلوم، الجزائر، 2004.
- (18) أحمد أكرم الشبلي، مبادئ الإحصاء، دار الحامة، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

البحوث الجامعية

- (19) بوزيد سفيان، عوائد التحصيل الجبائي ومساهمتها في الميزانية العامة للدولة - حالة الجزائر : 2000-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015-2016.
- (20) داودي محمد، الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2005/2006.
- (21) دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر : 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

- (22) العياشي عجلان، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء و التحصيل - حالة ولاية المسيلة- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- (23) يحي لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة : مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة - للفترة 2003-2005)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2006-2007.
- (24) كردودي صبرينة، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013/2014.
- (25) يعقوب براهيم، دراسة قياسية لمدى تأثير النفقات العامة وعائدات الضرائب على الاقتصاد الجزائري خلال 2000-2015، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية - العدد 10/2016، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد.
- (26) محمد صلاح، المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف 2009-2010.
- (27) بن سبع حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR للفترة بين (1970-2010)، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
- (28) بن حتم يوسف، العلاقة بين سعر صرف الموازي والقدرة الشرائية - حالة الجزائر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير للعلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي و بنكي، جامعة تلمسان، 2015-2016.
- (29) بشيكر عابد، نمذجة قياسية إقتصادية لمحددات الطلب عن النقود في الجزائر (1980-2007)، مذكرة ضمن متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكلي، جامعة الجزائر، 2009 - 2010.

القوانين

- (30) قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، سنة 2018.
- (31) قانون الرسوم على رقم الأعمال، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، سنة 2018.
- (32) قوانين جبائيه، القسم الخامس، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، طبعة 2015.
- (33) القانون رقم 84-17 الصادر في 07 جويلية 1984 المتعلق بالقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 28 لعام 1984.
- (34) القانون رقم 90-21 الصادر في 15 اوت 1990 المتعلق بالحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 35 لعام 1990.

ثانيا : مراجع اللغة الأجنبية

- 35) Louis Troabas, **Finances Publiques**, Edition Dalloz, Paris, 1967.
- 36) Hamilton, J.D, **Time series analysis**, Princeton University Press, 1994.
- 37) Régis Bourbonnais, **Econométrie**, ed DUNOD, paris, 2015.
- 38) houcine hamadani, **Statistique Descriptive**, 1er Ed, Alger opu, 1999.
- 39) David et Michaud, **La Prévision : Approche empirique d'une méthode statistique**, Paris, Masson, 1989, p22.

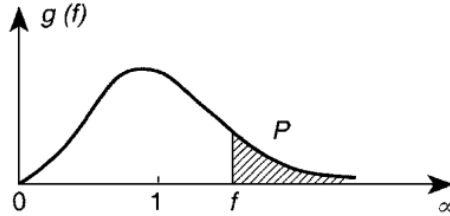
ثالثاً : مراجع الكترونية

40) John Brondolo, **Collecting Taxes During An Economic Crisis: Challenges and Policy Options**. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/spn/2009/spn0917.pdf>.

41) Patrick A. Imam and Davina F. Jacobs, **Effect of Corruption on Tax Revenues in the Middle East**. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07270.pdf>.

4. TABLE DE LA LOI DE FISHER-SNEDECOR

Valeurs de F ayant la probabilité P d'être dépassées ($F = s_1^2/s_2^2$)

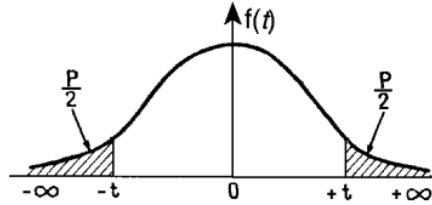


ν_2	$\nu_1 = 1$		$\nu_1 = 2$		$\nu_1 = 3$		$\nu_1 = 4$		$\nu_1 = 5$	
	$P = 0,05$	$P = 0,01$	$P = 0,05$	$P = 0,01$	$P = 0,05$	$P = 0,01$	$P = 0,05$	$P = 0,01$	$P = 0,05$	$P = 0,01$
1	161,4	4052	199,5	4999	215,7	5403	224,6	5625	230,2	5764
2	18,51	98,49	19,00	99,00	19,16	99,17	19,25	99,25	19,30	99,30
3	10,13	34,12	9,55	30,81	9,28	29,46	9,12	28,71	9,01	28,24
4	7,71	21,20	6,94	18,00	6,59	16,69	6,39	15,98	6,26	15,52
5	6,61	16,26	5,79	13,27	5,41	12,06	5,19	11,39	5,05	10,97
6	5,99	13,74	5,14	10,91	4,76	9,78	4,53	9,15	4,39	8,75
7	5,59	12,25	4,74	9,55	4,35	8,45	4,12	7,85	3,97	7,45
8	5,32	11,26	4,46	8,65	4,07	7,59	3,84	7,01	3,69	6,63
9	5,12	10,56	4,26	8,02	3,86	6,99	3,63	6,42	3,48	6,06
10	4,96	10,04	4,10	7,56	3,71	6,55	3,48	5,99	3,33	5,64
11	4,84	9,65	3,98	7,20	3,59	6,22	3,36	5,67	3,20	5,32
12	4,75	9,33	3,88	6,93	3,49	5,95	3,26	5,41	3,11	5,06
13	4,67	9,07	3,80	6,70	3,41	5,74	3,18	5,20	3,02	4,86
14	4,60	8,86	3,74	6,51	3,34	5,56	3,11	5,03	2,96	4,69
15	4,54	8,68	3,68	6,36	3,29	5,42	3,06	4,89	2,90	4,56
16	4,49	8,53	3,63	6,23	3,24	5,29	3,01	4,77	2,85	4,44
17	4,45	8,40	3,59	6,11	3,20	5,18	2,96	4,67	2,81	4,34
18	4,41	8,28	3,55	6,01	3,16	5,09	2,93	4,58	2,77	4,25
19	4,38	8,18	3,52	5,93	3,13	5,01	2,90	4,50	2,74	4,17
20	4,35	8,10	3,49	5,85	3,10	4,94	2,87	4,43	2,71	4,10
21	4,32	8,02	3,47	5,78	3,07	4,87	2,84	4,37	2,68	4,04
22	4,30	7,94	3,44	5,72	3,05	4,82	2,82	4,31	2,66	3,99
23	4,28	7,88	3,42	5,66	3,03	4,76	2,80	4,26	2,64	3,94
24	4,26	7,82	3,40	5,61	3,01	4,72	2,78	4,22	2,62	3,90
25	4,24	7,77	3,38	5,57	2,99	4,68	2,76	4,18	2,60	3,86
26	4,22	7,72	3,37	5,53	2,98	4,64	2,74	4,14	2,59	3,82
27	4,21	7,68	3,35	5,49	2,96	4,60	2,73	4,11	2,57	3,78
28	4,20	7,64	3,34	5,45	2,95	4,57	2,71	4,07	2,56	3,75
29	4,18	7,60	3,33	5,42	2,93	4,54	2,70	4,04	2,54	3,73
30	4,17	7,56	3,32	5,39	2,92	4,51	2,69	4,02	2,53	3,70
40	4,08	7,31	3,23	5,18	2,84	4,31	2,61	3,83	2,45	3,51
60	4,00	7,08	3,15	4,98	2,76	4,13	2,52	3,65	2,37	3,34
120	3,92	6,85	3,07	4,79	2,68	3,95	2,45	3,48	2,29	3,17
∞	3,84	6,64	2,99	4,60	2,60	3,78	2,37	3,32	2,21	3,02

Nota. — s_1^2 est la plus grande des deux variances estimées, avec ν_1 degrés de liberté.

2. TABLE DE LA LOI DE STUDENT

Valeurs de T ayant la probabilité P d'être dépassées en valeur absolue



ν	$P = 0,90$	0,80	0,70	0,60	0,50	0,40	0,30	0,20	0,10	0,05	0,02	0,01
1	0,158	0,325	0,510	0,727	1,000	1,376	1,963	3,078	6,314	12,706	31,821	63,657
2	0,142	0,289	0,445	0,617	0,816	1,061	1,386	1,886	2,920	4,303	6,965	9,925
3	0,137	0,277	0,424	0,584	0,765	0,978	1,250	1,638	2,353	3,182	4,541	5,841
4	0,134	0,271	0,414	0,569	0,741	0,941	1,190	1,533	2,132	2,776	3,747	4,604
5	0,132	0,267	0,408	0,559	0,727	0,920	1,156	1,476	2,015	2,571	3,365	4,032
6	0,131	0,265	0,404	0,553	0,718	0,906	1,134	1,440	1,943	2,447	3,143	3,707
7	0,130	0,263	0,402	0,549	0,711	0,896	1,119	1,415	1,895	2,365	2,998	3,499
8	0,130	0,262	0,399	0,546	0,706	0,889	1,108	1,397	1,860	2,306	2,896	3,355
9	0,129	0,261	0,398	0,543	0,703	0,883	1,100	1,383	1,833	2,262	2,821	3,250
10	0,129	0,260	0,397	0,542	0,700	0,879	1,093	1,372	1,812	2,228	2,764	3,169
11	0,129	0,260	0,396	0,540	0,697	0,876	1,088	1,363	1,796	2,201	2,718	3,106
12	0,128	0,259	0,395	0,539	0,695	0,873	1,083	1,356	1,782	2,179	2,681	3,055
13	0,128	0,259	0,394	0,538	0,694	0,870	1,079	1,350	1,771	2,160	2,650	3,012
14	0,128	0,258	0,393	0,537	0,692	0,868	1,076	1,345	1,761	2,145	2,624	2,977
15	0,128	0,258	0,393	0,536	0,691	0,866	1,074	1,341	1,753	2,131	2,602	2,947
16	0,128	0,258	0,392	0,535	0,690	0,865	1,071	1,337	1,746	2,120	2,583	2,921
17	0,128	0,257	0,392	0,534	0,689	0,863	1,069	1,333	1,740	2,110	2,567	2,898
18	0,127	0,257	0,392	0,534	0,688	0,862	1,067	1,330	1,734	2,101	2,552	2,878
19	0,127	0,257	0,391	0,533	0,688	0,861	1,066	1,328	1,729	2,093	2,539	2,861
20	0,127	0,257	0,391	0,533	0,687	0,860	1,064	1,325	1,725	2,086	2,528	2,845
21	0,127	0,257	0,391	0,532	0,686	0,859	1,063	1,323	1,721	2,080	2,518	2,831
22	0,127	0,256	0,390	0,532	0,686	0,858	1,061	1,321	1,717	2,074	2,508	2,819
23	0,127	0,256	0,390	0,532	0,685	0,858	1,060	1,319	1,714	2,069	2,500	2,807
24	0,127	0,256	0,390	0,531	0,685	0,857	1,059	1,318	1,711	2,064	2,492	2,797
25	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,316	1,708	2,060	2,485	2,787
26	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,315	1,706	2,056	2,479	2,779
27	0,127	0,256	0,389	0,531	0,684	0,855	1,057	1,314	1,703	2,052	2,473	2,771
28	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,855	1,056	1,313	1,701	2,048	2,467	2,763
29	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,311	1,699	2,045	2,462	2,756
30	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,310	1,697	2,042	2,457	2,750
∞	0,12566	0,25335	0,38532	0,52440	0,67449	0,84162	1,03643	1,28155	1,64485	1,95996	2,32634	2,57582

Nota. — ν est le nombre de degrés de liberté.

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		<u>At Level</u>	
		REV	G
With Constant	t-Statistic	8.8532	0.6510
	Prob.	1.0000	0.9888
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	6.1934	-2.0352
	Prob.	1.0000	0.5592
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	13.5726	2.2109
	Prob.	1.0000	0.9919
		n0	n0

At First
Difference

		d(REV)	d(G)
With Constant	t-Statistic	-2.2294	-6.8299
	Prob.	0.2008	0.0000
		n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.0088	-6.9486
	Prob.	0.0198	0.0000
		**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.8047	-5.9544
	Prob.	0.3587	0.0000
		n0	***

UNIT ROOT
TEST
TABLE
(ADF)

		<u>At Level</u>	
		REV	G
With Constant	t-Statistic	4.6461	0.1193
	Prob.	1.0000	0.9620
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	1.7573	-2.1810
	Prob.	1.0000	0.4824
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	7.3710	1.4288
	Prob.	1.0000	0.9586

الملاحق

		n0	n0
<u>At First Difference</u>			
		d(REV)	d(G)
With Constant	t-Statistic	1.0053	-6.7685
	Prob.	0.9953	0.0000
		n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7809	-6.8752
	Prob.	0.0330	0.0000
		**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.0979	-5.8811
	Prob.	0.9891	0.0000
		n0	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

ملحق رقم (4) : اختبارات الفرق الثاني للاستقرارية (سلسلة الإيرادات العامة)

Null Hypothesis: D(REV,2) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.337221	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(REV,2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.459308	0.0009
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(REV,2) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.106338	0.0004
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Vector Autoregression Estimates
 Date: 04/27/18 Time: 21:48
 Sample (adjusted): 1991 2018
 Included observations: 28 after adjustments
 Standard errors in () & t-statistics in []

	G	REV
G(-1)	0.463491 (0.22226) [2.08534]	-0.168553 (0.04472) [-3.76893]
G(-2)	0.143250 (0.37354) [0.38350]	0.130176 (0.07516) [1.73198]
G(-3)	0.341557 (0.36448) [0.93711]	0.116352 (0.07334) [1.58653]
REV(-1)	1.233300 (0.94898) [1.29960]	1.087209 (0.19095) [5.69377]
REV(-2)	0.317293 (1.58964) [0.19960]	-0.345960 (0.31986) [-1.08161]
REV(-3)	-1.590386 (1.25946) [-1.26276]	0.254401 (0.25342) [1.00388]
C	2.41E+08 (3.1E+08) [0.77948]	1.19E+08 (6.2E+07) [1.90418]
R-squared	0.944536	0.993425
Adj. R-squared	0.928689	0.991547
Sum sq. resids	1.36E+19	5.50E+17
S.E. equation	8.04E+08	1.62E+08
F-statistic	59.60388	528.8575
Log likelihood	-609.8521	-564.9571
Akaike AIC	44.06087	40.85408
Schwarz SC	44.39392	41.18713
Mean dependent	3.44E+09	2.18E+09
S.D. dependent	3.01E+09	1.76E+09
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.39E+34
Determinant resid covariance		7.81E+33
Log likelihood		-1172.034
Akaike information criterion		84.71672
Schwarz criterion		85.38283
Number of coefficients		14

الملاحق

ملحق رقم (6) : الإيرادات والنفقات السنوية المقدرة في قوانين المالية لدولة الجزائر للفترة (1988-2018)

الوحدة : مليار دج

السنة	المجموع العام للإيرادات	المجموع العام للنفقات (ميزانية التسيير + ميزانية التجهيز)	المصدر
1988	103000000	113000000	القانون رقم 87-20 المؤرخ في 23 ديسمبر 1987 المتضمن قانون المالية لسنة 1988. الجريدة الرسمية، العدد 54
1989	114700000	121400000	القانون رقم 88-33 المؤرخ في 31 ديسمبر 1988 المتضمن قانون المالية لسنة 1989. الجريدة الرسمية، العدد 54
1990	36500000	140012000	القانون رقم 89-26 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 المتضمن قانون المالية لسنة 1990. الجريدة الرسمية، العدد 01
1991	195300000	195300000	القانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 المتضمن قانون المالية لسنة 1991. الجريدة الرسمية، العدد 57
1992	328400000	327900000	القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 المتضمن قانون المالية لسنة 1992. الجريدة الرسمية، العدد 65
1993	335600000	503950251	القانون رقم 93-01 المؤرخ في 19 يناير 1993 المتضمن قانون المالية لسنة 1993. الجريدة الرسمية، العدد 04
1994	410000000	535272877	القانون رقم 93-18 المؤرخ في 29 ديسمبر 1993 المتضمن قانون المالية لسنة 1994. الجريدة الرسمية، العدد 88
1995	586500000	734875979	القانون رقم 94-03 المؤرخ في 31 ديسمبر 1994 المتضمن قانون المالية لسنة 1995. الجريدة الرسمية، العدد 87
1996	749200000	848600000	القانون رقم 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995 المتضمن قانون المالية لسنة 1996. الجريدة الرسمية، العدد 82
1997	829400000	914100000	القانون رقم 96-31 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 المتضمن قانون المالية لسنة 1997. الجريدة الرسمية، العدد 85
1998	901500000	976721650	القانون رقم 97-02 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997 المتضمن قانون المالية لسنة 1998. الجريدة الرسمية، العدد 89
1999	937100000	1080692715	القانون رقم 98-12 المؤرخ في 31 ديسمبر 1998 المتضمن قانون المالية لسنة 1999. الجريدة الرسمية، العدد 98
2000	1028840000	1205840164	القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000. الجريدة الرسمية، العدد 92
2001	1234380000	1324756176	القانون رقم 00-06 المؤرخ في 23 ديسمبر 2000 المتضمن قانون المالية لسنة 2001. الجريدة الرسمية، العدد 80
2002	1457750000	1602428167	القانون رقم 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 المتضمن قانون المالية لسنة 2002. الجريدة الرسمية، العدد 79
2003	1451450000	1785197900	القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003. الجريدة الرسمية، العدد 86
2004	1528000000	1920000000	القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004. الجريدة الرسمية، العدد 83
2005	1635830000	1950000000	القانون رقم 04-21 المؤرخ في 29 ديسمبر 2004 المتضمن قانون المالية لسنة 2005. الجريدة الرسمية، العدد 85

.../...

الملاحق

.../...

القانون رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 المتضمن قانون المالية لسنة 2006. الجريدة الرسمية، العدد 85	2631434977	1667920000	2006
القانون رقم 06-24 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006 المتضمن قانون المالية لسنة 2007. الجريدة الرسمية، العدد 85	3623758361	1802616000	2007
القانون رقم 07-12 المؤرخ في 30 ديسمبر 2007 المتضمن قانون المالية لسنة 2008. الجريدة الرسمية، العدد 82	2248458446	1924000000	2008
القانون رقم 08-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2008 المتضمن قانون المالية لسنة 2009. الجريدة الرسمية، العدد 74	5191458485	2786600000	2009
القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010. الجريدة الرسمية، العدد 78	5860860823	3081500000	2010
القانون رقم 10-13 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010 المتضمن قانون المالية لسنة 2011. الجريدة الرسمية، العدد 80	6618426634	2992400000	2011
القانون رقم 11-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011 المتضمن قانون المالية لسنة 2012. الجريدة الرسمية، العدد 72	7428667056	3455650000	2012
القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012 المتضمن قانون المالية لسنة 2013. الجريدة الرسمية، العدد 72	6879821144	3820000000	2013
القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014. الجريدة الرسمية، العدد 68	7656166576	4218180000	2014
القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015. الجريدة الرسمية، العدد 78	8858063424	4684650000	2015
القانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016. الجريدة الرسمية، العدد 72	7984180243	4747430000	2016
القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017. الجريدة الرسمية، العدد 77	6883215581	5635514000	2017
القانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018. الجريدة الرسمية، العدد 76	8627778258	6714265000	2018

المصدر : من إعداد الطالبان بناء على ملاحق قوانين المالية لدولة الجزائر.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان فعالية التحصيل الضريبي وأثره على الميزانية العامة للجزائر، من خلال دراسة العلاقة بين المتغيران : مجموع الإيرادات الضريبية ومجموع النفقات العامة، خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 1988-2018. وقد تمت الدراسة باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR، هذا الأخير يركز على اختبار استقرار السلاسل الزمنية، اختبار العلاقة السببية، ودراسة التكامل المشترك.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن السلاسل مستقرة في المستوى الأول و الثاني، أي عدم وجود تكامل مشترك بينهما، أيضا وجود علاقة سببية ولكنها أحادية الاتجاه من REV إلى G، بحيث أن تغيرات الإيرادات الضريبية تتسبب في تغيرات الإنفاق الحكومي، في حين أن تغيرات الإنفاق الحكومي لا يتسبب في تغيرات الإيرادات الضريبية.

وقد خلصت الدراسة إلى الدور الفعال والمهم الذي يلعبه التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة الزمنية المدروسة، وذلك لأنه عنصر فعال في تمويل الموازنة العامة للدولة وسبب وجيه لتحفيز الحكومة على الإنفاق العام. **كلمات مفتاحية :** فعالية، تحصيل ضريبي، ميزانية عامة، إيرادات عامة، نفقات عامة، أشعة الانحدار الذاتي

Résumé

Cette étude vise à montrer l'efficacité de la perception des impôts et son impact sur le budget de l'Etat en Algérie, en étudiant la relation entre les deux variables : le total des recettes fiscales et les dépenses publiques totales au cours de la période entre 1988- 2018. L'étude a été réalisée selon le modèle Vectoriel Autorégressif (VAR), Pour tester la stabilité des chaînes chronologiques, testez la relation causale et étudiez la Co intégration.

Les résultats de cette étude montrent que les chaînes sont stables au 1^{er} et 2^{em} niveau, aussi l'existence d'une relation causale mais unidirectionnelle de REV à G, de sorte que les changements dans les recettes fiscales provoquent des changements dans les dépenses publiques, tandis que les dépenses publiques ne modifient pas les recettes fiscales.

L'étude a également montré l'absence d'une Co intégration entre eux, le fait que la chaîne totale des dépenses publiques intégrées de première classe, tandis que la chaîne des recettes totales intégrées de deuxième classe.

L'étude a conclu rôle efficace et important joué par la perception des impôts en Algérie au cours de la période étudiée, car elle est un élément efficace dans le financement du budget de l'Etat et une bonne raison de stimuler les dépenses publiques du gouvernement.

Mots-clés : efficacité, recouvrement fiscale, budget général, recettes publiques, dépenses publiques, Victor autorégressive (VAR)